جامعة آل البيت
كلية إدارة المال والأعمال
قسم اقتصاديات المال والأعمال
برنامج ماجستير الاقتصاد والتعاون الدولي

جامعة آل البيت
Al al-Bayt University

المديونية الخارجية وسبل معالجتها من منظور إسلامي

External debt and ways to address them from an Islamic perspective

إعداد:

هشام عبدالكريم طلاع الزعبي

إشراف :

الدكتور تركي الفواز

قدمت هذة الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الأقتصاد والتعاون الدولي

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت
2016

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض

أنا الموقع أدناه **(هشام عبد الكريم طلاع الزعبي)** أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات الجامعية أو الهيئات أو الأشخاص المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم : **هشام عبد الكريم طلاع الزعبي**

التوقيع:

التاريخ: / / 2016م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: هشام عبد الكريم طلاع الزعبي الرقم الجامعي: 1320512001

التخصص: الاقتصاد والتعاون الدولي الكلية: إدارة المال والأعمال

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

" **المديونية الخارجية وسبل معالجتها من منظور إسلامي**"، وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطروحة العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطروحات أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحى الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:..... التاريخ / / 2016م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العربية
جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الدراسة:
(المديونية الخارجية وسبل معالجتها من منظور اسلامي)

External debt and ways to address them from an Islamic perspective

وأجيزت بتاريخ:22 / 5 / 2016م.

إعـداد الطالب

هشام عبد الكريم طلاع الزعبي

إشـــراف

الدكتور تركي مجحم الفواز

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتورتركي مجحم الفواز / رئيسا	.....
الدكتور حسين الزيود / عضواً	.....
الدكتورعلي القضاه / عضواً	.....
الدكتور احمد العساف / عضواً خارجياً	.....

د

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى ..... من تحت قدمها تكمن الجّنة،
إلى أمي الحنونة.
إلى ..... من أعطاني الكثير ولم ينتظر
الشكر، إلى والدي العزيز.
إلى..... سندي وقوّتي وملاذي بعد الله، إلى
أخواني وإخواتي .
إليهم جميعا أهدي جهدي المتواضع هذا
راجيا الله الإطالة بأعمارهم ليروا ثمرة
جهدهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

انطلاقاً من العرفان بالجميل، فإنه ليسرني أن أتقدم بالشكر والإمتنان إلى أستاذي، ومشرفي **الدكتور تركي الفواز** الذي مدّني من منابع علمه بالكثير، والذي ما توانى يوما عن مد يد المساعدة لي وفي جميع المجالات.

وأتقدم كذلك بجزيل الشكر إلى كل من جامعتي الحبيبة جامعة آل البيت وإلى كل أعضاء الهيئة التدريسية في قسم اقتصاديات المال والأعمال برنامج ماجستير الاقتصاد والتعاون الدولي لكل ما قدموه لي من مساعدة ومسانده مكنتني من المضي بخطى ثابتة في مسيرتي العلمية.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما تكبدوه من عناء في قراءة رسالتي المتواضعة وإغنائها بمقترحاتهم القيمة.

وفي النهاية يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد لي يد العون في مسيرتي العلمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

لموضوع	رقم الصفحة
تفويض	ب
إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها	جـ
قرار لجنة المناقشة	د
الإهداء	هـ
الشكر والتقدير	و
قائمة المحتويات	ز
قائمة الجداول	ي
الملخص باللغة العربية	ك
الملخص باللغة الانجليزية	ل
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
(1-1) المقدمة	2
(1-2) أهمية الدراسة	4
(1-3) مشكلة الدراسة	4
(1- 4) أسئلة الدراسة	5
(1-5) أهداف الدراسة	5
(1-6) مصطلحات الدراسة	5
(1-7) منهج الدراسة	6
(1-8) مجتمع الدراسة وعينتها	6
(1-9) أساليب جمع البيانات	6
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
(2-1) المبحث الأول: المديونية الخارجية من منظور النظام الوضعي- النظام الاشتراكي- النظام الرأسمالي	8
(2-1-1) المقدمة	8
(2-1-2) المطلب الأول: المديونية الخارجية من منظور النظام الوضعي	8
(2-1-3) المطلب الثاني: المديونية الخارجية بالنظام الاشتراكي	11
(2-1-4) المطلب الثالث: المديونية الخارجية بالنظام الرأسمالي	12
(2-2) المبحث الثاني: المديونية الخارجية في النظام الاقتصادي الإسلامي	15
(2-2-1) المقدمة	15
(2-2-2) واقع مديونية العالم الإسلامي	16
(2-2-3) خصائص الاقتصاد الإسلامي	19
(2-2-4) أسباب تطور مديونية العالم الإسلامي	21

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(2-2-5) تقويم المديونية الخارجية في ضوء معالم السياسة الشرعية	**23**
(2-2-6) أساليب لمعالجة مشكلة الديون وزيادة الأرباح من منظور إسلامي	**25**
(2-2-7) الضوابط اللازم تطبيقها من منظور إسلامي للحد من المديونية	**29**
(2-3) ثانياً: الدراسات السابقة	**31**
(2-3-1) الدراسات العربية	**31**
(2-3-2) الدراسات الأجنبية	**36**
(2-3-3) التعقيب على الدراسات السابقة	**37**
الفصل الثالث: المديونية الخارجية	
(3-1) المقدمة	**40**
(3-2) مفهوم المديونية الخارجية	**41**
(3-3) الاستعراض التاريخي للمديونية الخارجية	**42**
(3-4) مؤشرات المديونية الخارجية	**44**
(3-5) المبادئ الأساسية للديون الخارجية	**45**
(3-6) استدامة المديونية الخارجية	**47**
(3-7) أدوات استدامة المديونية	**47**
(3-8) سبل مواجهة أزمة المديونية الخارجية	**48**
(3-9) مستويات المديونية	**49**
(3-10) كيفية إلغاء المديونية الخارجية	**50**
(3-11) الآثار الاقتصادية للمديونية الخارجية	**50**
(3-12) أشكال تبعية الاقتصاديات العربية بسبب المديونية الخارجية	**51**
(3-13) الدول النامية والمديونية الخارجية	**53**
(3-14) المطلب الأول: المديونية الخارجية الأردنية	**53**
(3-14- 1) استراتيجية ادارة الدين الخارجي الاردني	**55**
(3-15) المطلب الثاني: المديونية الخارجية في الجزائر	**58**
(3-15-1) إدارة المديونية الخارجية	**58**
(3-15-2) سياسات إصلاح وتحرير الإقتصاد في الجزائر	**59**
(3-16) المطلب الثالث المديونية الخارجية التونسية	**60**
(3-16-1) إدارة المديونية الخارجية	**60**
(3-16-2) سياسات إصلاح وتحرير الاقتصاد في تونس	**61**
(3-17) المطلب الرابع: المديونية الخارجية في مصر	**62**
(3-17-1) إدارة المديونية الخارجية	**62**
(3-17-2) تطور المديونية الخارجية المصرية	**62**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع: التحليل الوصفي لبيانات المديونية الخارجية (2000- 2014م) وسبل معالجتها من منظور اسلامي	
(4-1) المعلومات الوصفية عن الدين الخارجي في كل من الدول التالية (الأردن، مصر، الجزائر، تونس)	**65**
(4-2) المعلومات الوصفية عن نسبة أرصدة الدين الخارجي من إجمالي الدخل القومي في كل من الدول التالية (الأردن، مصر، الجزائر، تونس)	**68**
(4-3) المعلومات الوصفية عن أرصدة الدين الخارجي، طويل الأجل (الدين المستحق والمنصرف، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) في كل من الدول التالية (الأردن، مصر، الجزائر، تونس)	**70**
(4-4) المعلومات الوصفية عن أرصدة الدين الخارجي، قصير الأجل (الدين المستحق والمنصرف، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) في كل من الدول التالية (الأردن، مصر، الجزائر، تونس)	**72**
(4-5) المعلومات الوصفية عن صافي الدخل القومي المعدل(بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي) في كل من الدول التالية (الأردن، مصر، الجزائر، تونس)	**75**
(4-6) المعلومات الوصفية عن معامل الارتباط والانحدار بين تطور إجمالي الدين الخارجي والصادرات في كل من الدول التالية (الأردن، مصر، الجزائر، تونس)	**77**
(4-7) النتائج	**80**
(4-8) التوصيات	**80**
المراجع العربية	**82**
المراجع الأجنبية	**89**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

عنوان الجدول	رقم الصفحة
جدول (1) قيم إجمالي رصيد الدين الخارجي (الدين المستحق والمنصرف بالدولار الأمريكي) (الأردن، مصر، الجزائر، تونس)/ مليار دولار	65
جدول (2) قيم (نسبة مئوية) أرصدة الدين الخارجي (من إجمالي الدخل القومي) (الأردن، مصر، الجزائر، تونس)	68
جدول (3) أرصدة الدين الخارجي، طويل الأجل (الدين المستحق والمنصرف، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي (الأردن، مصر، الجزائر، تونس)) مليار دولار.	70
جدول (4) أرصدة الدين الخارجي، قصير الأجل (الدين المستحق والمنصرف، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) (الأردن، مصر، الجزائر، تونس)) مليار دولار.	72
جدول (5) صافي الدخل القومي المعدل(بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي/ مليار) (الأردن، مصر،الجزائر، تونس)	75
جدول (6) مجموع صادرات الدول الأربعة للسنوات (2000- 2014م) / مليار دولار.	77
جدول(7): معاملات الارتباط بين تطور إجمالي الدين الخارجي والصادرات لكل دولة.	77
جدول(8): نتائج تحليل الانحدار البسيط (Linear Regression) للعلاقة بين تطور إجمالي الدين الخارجي والصادرات للأردن.	78
جدول(9): نتائج تحليل الانحدار البسيط (Linear Regression) للعلاقة بين تطور إجمالي الدين الخارجي والصادرات لمصر.	78
جدول(10): نتائج تحليل الانحدار البسيط (Linear Regression) للعلاقة بين تطور إجمالي الدين الخارجي والصادرات للجزائر.	78
جدول(11): نتائج تحليل الانحدار البسيط (Linear Regression) للعلاقة بين تطور إجمالي الدين الخارجي. والصادرات لتونس	79

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

المديونية الخارجية وسبل معالجتها من منظور إسلامي

إعداد
هشام عبدالكريم طلاع الزعبي
بإشراف
الدكتور تركي الفواز

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة المديونية الخارجية من منظور إسلامي وقد اشتملت عينة الدراسة على (الأردن، مصر، الجزائر، وتونس) واستخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفي لبيانات الدراسة للفترة من (2000–2014)، وقد توصلت الدراسة إلى ان الدول محل الدراسة تعاني من مديونية ترتفع وتنخفض حسب الظروف الاقتصادية للحد من المديونية الخارجية من منظور إسلامي على الدول أن تعمل على الاستدانه فقط إذا كان هناك ضرورة شرعية أن لا يكون الاقتراض بالفائدة وأيضاً على الدول أن تراعي قبل الاستدانه أن تكون قد استنفذت جميع مصادر دخلها وأن يكون لديها دخلاً منتظراً.

الكلمات المفتاحية: المديونية الخارجية، المنظور الاسلامي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ABATRACT

External debt and ways to address them from an Islamic perspective

Prepared by : Hesham Abd Al-kareem Al-zoubi
Supervised by :
Dr.Torki Al-fawwaz

Abstract

This study aimed to address the external indebtedness of the Islamic perspective has been the study sample included (Jordan, Egypt, Algeria, and Tunisia) and the study used a methodology descriptive analysis of the study data for the period (2000-2014).

The study found that countries in the study suffered from debt rise and fall depending on the economic conditions to reduce the external debt of the Islamic perspective on the States to work on the leveraged only if there is a legitimate should not be borrowing benefit necessity and also on the states to take into account before leveraged that they have exhausted all their sources of income and to have an income expected.

Key words: external debt, the Islamic perspective.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(1-1) المقدمة

تعتبر المديونية الخارجية من أهم المشاكل التي تواجه الدول النامية نظراً لما تخلفه من أبعاد سلبية على عملية التنمية الاقتصادية ومن تهديدات لاستقرار نظامها المالي، وعلى الرغم من محاولة الدول النامية لمواجهة ديونها والتغلب عليها إلا أنّ أعباء الديون الخارجية فاقت قدرة هذه الدول على تحملها، ويتضمن الدين سداد كل من أقساط القروض والفوائد الجارية عليها، وتلجأ الدول النامية للاقتراض لأسباب كثيرة منها تغطية عجز الموازنة العامة من المصادر الداخلية والخارجية، هذا ويختلف الدين الخارجي عن الدين الداخلي في أثره على الاقتصاد وخاصة من حيث أثره على ميزان المدفوعات فهو يتأثر بحجم مدفوعات الفائدة، حيث يمثل إجمالي هذه المدفوعات خدمة الدين الخارجي الذي يؤثر سلباً على الاقتصاد من حيث حجم الموارد المتاحة والنمو، لكن الاستفادة من الدين الخارجي مرتبطاً بكيفية استخدام هذه الموارد عند تحصيلها (نجادات، 2012، ص65).

إن إشكالية المديونية الخارجية ترتبط بمتغيرات محلية إلى جانب المتغيرات العالمية، ويتطلب التخلص من أعبائها اعتماد سياسات اقتصادية تحقق معدلات نمو متسارعة وتعتمد على المدى القصير وأخرى على المدى البعيد تستهدف التحول في هيكل وحجم المدخرات المحلية وكذلك نمط الصادرات في الدول المقترضة وبذلك تنعكس وتؤثر محصلة هذه السياسات في الادخار والاستثمار والصادرات والاستيراد، أي في منهج تحليل الفجوتين باتجاه التوازن عند مستويات مرتفعة، إذ أن عدم التوازن وفق تحليل نموذج الفجوتين يعد بمثابة البيئة الاقتصادية التي ساعدت على حفز المتغيرات المؤدية للمديونية الخارجية، كما أن معالجة مأزق المديونية لا يعتمد على المتغيرات قصيرة الأمد التي لا تخرج عن جدولة الديون في زمن استحقاقاتها الحاضرة إلى أمد قريب قادم لتعود المشكلة بعد زوال المتغيرات المحيطة بها، إنّما يفترض اعتماد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حلول إشكالية المديونية الخارجية على متغيرات بعيدة الأمد لا تقتصر آثارها في مكونات محلية بقدر اعتمادها على متغيرات خارجية أيضاً، فلا بد إذاً من الارتفاع بحصيلة صادرات الدول المقترضة، فضلاً عن اعتماد سياسات اقتصادية تؤدي إلى تغييرات هيكلية في بنية اقتصاديات هذه الدول ترمي إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية للإنتاج على الصعيد المحلي وتحقيق الأوضاع التنافسية للسلع على الصعيد العالمي الأمر الذي سيؤدي إلى إعادة اتجاه معدل التبادل التجاري لمصلحة الدول المقترضة، فضلاً عن اعتماد سياسات اقتصادية عربية تبنى بناءً على منظور إسلامي وتستهدف برامجها التنموية القطرية الاتجاهات التكاملية في استخدام الموارد الاقتصادية بما يؤدي إلى الوصول إلى مشاريع تتمتع بسعات اقتصادية مثلى، ويعظم حجم الناتج المحلي الإجمالي ويقلل نسبياً الحاجة إلى القروض الخارجية. والأهم من كل ذلك توجيه وتنشيط وتدفق المساعدات والقروض الجديدة باتجاه المشاريع الاستثمارية التي تؤدي إلى تحسن معدلات النمو الاقتصادي والابتعاد عن استهلاك هذه المساعدات والقروض في اتجاهات عسكرية تخدم المصالح الخارجية وتضعف النمو الاقتصادي للبلد (عبد، 2008، ص13).

وقد أدى ذلك الى الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال السياسات المالية المطبقة لمعالجة المديونية الخارجية بحيث يزداد معدل الصادرات عن معدل الواردات لخفض العجز في ميزان المدفوعات. وبالتالي يجب وضع خطة سليمة لقطاع التنمية الاقتصادية وتوسيع دائرة الاستقطاب للاستثمارات الأجنبية للتخفيف من عمليات الاستدانة، مما يؤدي الى تعويض رأس المال الذي تحتاجه الدول النامية في سبيل تخفيف معاناتها من الديون الخارجية (رضا، 2011، ص17).

وترى الدراسة أن المديونية الخارجية للدول النامية تؤدي الى عدم اللجوء الى المصادر الخارجية في تغطية حاجاتها الداخلية من السلع والخدمات الضرورية لتلك الدول، ويمكن أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يؤدي ذلك الى ارتفاع مستوى التضخم وانخفاض مستوى الناتج المحلي الاجمالي، مما ينعكس على النمو الاقتصادي وخروج العملات الصعبة وانخفاض احتياطيات الذهب، ويمكن أن يتسبب ذلك في الوصول الى مستويات تدهور حرجة لا تكفي تلك الاحتياطيات لسد حاجات الواردات، وضعف الثقة بقدرة تلك البلدان من الناحية الائتمانية في الأسواق العالمية، وبالتالي ضعف قدرة تلك البلدان من الاقتراض مستقبلاً.

(1-2) أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة كونها تبحث في علاج المديونية الخارجية من منظور إسلامي، كما وتتضح أهمية الدراسة من توضيحها للمديونية الخارجية وأسبابها وسبل علاجها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، حيث أحاطت الشريعة الإسلامية موضوع الديون وسدادها في الاقتصاد الإسلامي بعدد من الضوابط والركائز الأخلاقية والتنظيمية لضمان أن يؤدي وظيفته الاجتماعية دون اختلال ودون ضرر بسائر جوانب الحياة الاقتصادية والمالية، حيث تهتم الضوابط الإسلامية بمنع الربا في الديون، مما يغلق بابا من أبواب الفساد في المعاملات المالية والاقتصادية، والتأكيد على لزوم الوفاء بالعقود والديون، خاصة تحريم المماطلة وعواقبها الكبيرة في أدائها لمن يجد وفاء لسدادها، والكشف عن مشاكل المديونية الخارجية وسبل معالجتها من منظور إسلامي في البلدان العربية.

(1-3) مشكلة الدراسة

تمثل مشكلة المديونية عائقاً مهماً أمام جهود التنمية والنمو الاقتصادي في البلدان النامية حيث أن معظم هذه البلدان تقع ضمن مجموعة البلدان منخفضة الدخل أو شديدة المديونية. وذلك بالنظر إلى محدودية مواردها المالية، فإنه من الصعب على هذه البلدان أن تخدم ديونها في وقت تخصص فيه الموارد لتمويل مشاريعها الإنتاجية والاجتماعية. لذلك نجد أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هناك ضرورة للتعامل مع الالتزامات المالية الخارجية بما يضمن سلامة عمل النظام المالي ويتيح للدول المدينة القدرة على خدمة ديونها على نحو منظم. وتتمحور أسئلة الدراسة في كل مما يلي:

(1-4) أسئلة الدراسة

1. ما مؤشرات المديونية الخارجية في كل من الأردن ومصر والجزائر وتونس ؟
2. ما سبل علاج المديونية الخارجية من منظور إسلامي؟

(1-5) أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المديونية الخارجية وسبل معالجتها من منظور إسلامي، والتعرف على المعلومات الوصفية عن الدين الخارجي لكل من (الأردن، مصر، الجزائر، تونس) كما وتهدف للتعرف على تطور المديونية الخارجية بأشكالها المختلفة، ومستوى المديونية الخارجية لبعض البلدان العربية وتأثيرها، وما الذي يدفع الدول إلى اللجوء للاقتراض والوقوع في المديونية الخارجية، وما السبل التي تضمنها النظام الاقتصادي الاسلامي لمعالجة مشكلات تلك المديونية، وأهم الضوابط اللازم تطبيقها من منظور إسلامي للحد من المديونية.

(1-6) مصطلحات الدراسة

المديونية الخارجية: هي إجمالي الديون الخارجية والمساوية لمبلغ الالتزامات التعاقدية الجارية التي تؤدي إلى تسديدات مقيمي بلد ما في تاريخ معين، تجاه غير المقيمين به، ويشمل الزامية تسديد أصل الديون مرفقاً بالفوائد أو من دونها، أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد المبلغ الأصلي (عبد الهادي، 2012، ص2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنظور الاسلامي: هي الرؤيا التي يقدمها الاسلام في القضايا الاقتصادية في ضوء العقيدة الاسلامية والقرأن والسنة النبوية.

(1-7) منهج الدراسة

تم استخدام المنهجين الوصفي والتحليلي لقياس وعرض وتحليل البيانات وتقيمها وتفسيرها، وذلك من خلال الاعتماد بشكل أساسي على البيانات والتقارير المنشورة في تقارير وبيانات المجلس الإسلامي ووزارات المالية في الدول التي تمثل عينة الدراسة.

(1-8) مجتمع الدراسة وعينتها

تم تطبيق هذه الدراسة على (4) دول هي **الأردن، والجزائر، ومصر، وتونس**، في الفترة (2000-2014م)، وذلك لأن هذه الدول تعاني من مشاكل في المديونية الخارجية التي تؤثر على اقتصاد هذه الدول.

(1-9) أساليب جمع البيانات

المصادر الأولية: حيث تم الحصول على البيانات الأولية من خلال مراجعة الباحث للأدبيات من كتب ودوريات ودراسات سابقة ذات علاقة مباشرة بموضوع الدراسة.

المصادر الثانوية: تم الحصول عليها من خلال الاعتماد بشكل أساسي على البيانات والتقارير المنشورة في تقارير وبيانات ووزارات المالية في الدول التي تمثل عينة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: الإطار النظري

(2-1) المبحث الأول: المديونية الخارجية من منظور النظام الوضعي- النظام الاشتراكي- النظام الرأسمالي

(2-1-1) المقدمة:

كانت الدول الرأسمالية في قمة نشاطها الاقتصادي حيث استطاعت أن تحقق في السبعينات فائض ضخم في الموارد المالية نتيجة مرور الدول النامية بالعديد من الأوضاع الاقتصادية والمالية التي كانت السبب الرئيسي في توقف مصادر التنمية لتلك الدول، ودخولها في أزمة من الضغوط الخارجية، وفي الوقت نفسه الذي كانت فيه الدول الرأسمالية تنعم برغد في المجال الاقتصادي كان العالم يعاني من ندرة في العملات غير المحلية والمسيطرة على الاقتصاد الدولي. لذلك أصبحت الدول المتقدمة تتسابق في إمداد الدول الفقيرة بالأموال اللازمة لتخطي مشاكلها الاقتصادية المختلفة، حيث أقنعت الدول النامية بأن هذه الحلول هي الضمان الرئيسي لتخطي تلك المشكلات الاقتصادية والسير نحو التنمية الاقتصادية، لذلك وقعت تلك الدول فريسة للدول المتقدمة في أزمة الديون الخارجية (الفايدي، 2000).

(2-1-2) المطلب الأول: المديونية الخارجية من منظور النظام الوضعي

مهما كان مستوى تطور البلدان العربية **(الأردن، الجزائر، مصر، تونس)** فإنها تحتاج في سبيل تحقيق تنميتها الاقتصادية إلى تسريع معدلات النمو الاقتصادي، ولكن تحقيق هذا الهدف يصطدم بجملة من المعوقات والمشاكل، وتتمحور هذه المعوقات في انخفاض حجم المدخرات الوطنية وعدم كفايتها لتمويل عمليات التنمية، لذلك لجأت معظم الدول العربية إلى التمويل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجي، لسد النقص في الموارد المحلية وتزويدها بالعملة الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع والخدمات الضرورية للتنمية.

ويتوقف دور الديون الخارجية في تمويل مشاريع التنمية على نمط وفعالية استخدامها في تمويل عملية التنمية الاقتصادية، وقدرة الدول العربية المدينة على دفع أقساط أصل الديون والفوائد المترتبة عنها للدائنين، وذلك حسب الاتفاقيات التي تمت بين الطرفين في عقد القرض.

تتوقف قدرة البلد المدين على الوفاء بالمدفوعات الدورية لخدمة ديونه الخارجية أساسا على الكيفية التي تستخدم بها الموارد المالية الخارجية وكذلك على مدى تأثير السياسة التي تطبقها الدولة بصدد استعانتها بالتمويل الخارجي في توليد موارد إضافية ذاتية لخدمة أعباء هذا التمويل . وعليه فانه تجدر الإشارة إلى التفرقة بين طاقة الاقتصاد الوطني على خدمة ديونه الخارجية في الأجل القصير وبين طاقته على خدمة ديونه في الأجل الطويل، حيث أن حجم هذه الطاقة يختلف باختلاف الفترة الزمنية. إن طاقة البلد على خدمة ديونه والتزاماته الخارجية في الأجل القصير ترتبط ارتباطا وثيقا بمشكلة وسائل الدفع والاحتياطات الدولية الضرورية لمواجهة خدمة ديونها الخارجية في الأجل القصير وعادة ما تكون سنة (Gilbert,2000).

وأهداف تحقيق التنمية في المجالات المختلفة كان لا بد من إقامة علاقات قوية مع الدول المتقدمة للحصول على قروض خارجية لأغراض الاستثمار، وعندما تدفع الأموال المقترضة لأغراض التنمية وزيادة الإنتاج، يصبح تغطية تلك الديون أمراً سهلاً، حيث أنه يتم زيادة الصادرات وبالتالي تتحرر ذمة البلد المقترض، لذلك يجب النظر الى الناتج المحلي الاجمالي وحجم الصادرات في تقدير أزمة الديون الخارجية وليس الى مقدارها، لأن ارتفاع الناتج المحلي يغطي المديونية الخارجية، فمثلاً إذا كانت نسبة حجم الديون مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي ونسبة خدمة الديون مقارنة بالصادرات أقل في نهاية تلك الفترة المحددة قياساً ببدايتها، فذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعني نجاح السياسة المالية في استخدام القروض في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (عبد العزيز وناصف، 2003).

تعتبر المشكلة الأولى التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية الوضعية في الدول العربية المدينة هي افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال ونظرا لعدم كفاية المصادر المالية المحلية تلجأ هذه الدول إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية.

لكن عدم الإفراط في الاستدانة والاعتماد على الذات، مع تحسين القدرة على صناعة وتطوير السلع الإنتاجية، يمكن أن يكون السبيل نحو التنمية الاقتصادية الحقيقية في هذه البلدان، وتفاقم أعباء الديون الخارجية من شأنه أن يزيد من قوة الضغوط على سعر صرف العملة المحلية نحو الارتفاع، أي تخفيض قيمة العملة الوطنية، وهذا ما سينعكس حتما على أسعار الواردات فيها؛ وبالتالي تزداد تكاليف الإنتاج مؤدية إلى حصول زيادة في كل من السلع المستوردة والمصنعة كل ذلك ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني مثل (تفاقم العجز في الميزان التجاري وبالتالي في ميزان المدفوعات ككل) وبالتالي هروب رأس المال إلى الخارج، وهذا يسبب عجزا في ميزان حركة رؤوس الأموال،وبذلك تزداد الحاجة إلى الاقتراض من الخارجي، لذلك ينبغي أن تخصص الموارد المتأتية من القروض الخارجية لتمويل المشاريع الاقتصادية الإنتاجية التي تكون إنتاجيتها الحدية على الأقل مساوية للتكلفة الحدية للاقتراض الخارجي، وكذلك من الضروري توجيه مثل هذه الموارد المالية الخارجية نحو المشاريع الإنتاجية المخصصة للتصدي حتى يتسنى للبلد الحصول على العملات الصعبة اللازمة ليس فقط للوفاء بخدمة الديون الخارجية بل وتمويل وارداته من السلع والخدمات التي يحتاج إليها (عبد الوهاب، 2000).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يشير علام (2003) الى أن المعيار الأساسي للحد الأمثل، هو أن يكون البلد المدين قادرا على خدمة ديونه الخارجية، وأن تخصص الموارد المالية المتأتية من القروض الخارجية لتمويل المشاريع الاقتصادية المنتجة بحيث تكون إنتاجيتها الحدية متساوية على الأقل للتكلفة الحدية للاقتراض الخارجي، وكذلك من الضروري توجيه الديون الخارجية نحو المشاريع الإنتاجية المخصصة للتصدير، باعتبار ذلك يمكن البلد من الحصول على عائد الصادرات بالعملات الصعبة؛ وبالتالي يكون إسهام الديون ايجابياً على المستوى الوطني للبلد.

(2-1-3) المطلب الثاني: المديونية الخارجية بالنظام الاشتراكي

ان مشكلة الديون في الدول النامية (الدول الاشتراكية) والتي تعثرت بتسديد التزاماتها تحددت من قبل الدول الدائنة بانها مشكلة افلاس وليست مشكلة نقص في السيولة النقدية، وقد اتجهت تلك الدول الى مبادلة بعض الأصول الانتاجية بالدين الخارجي ومقايضة حقوق الملكية في المشروعات التي تمتلكها بالديون والتي نتج عنها ضعف السيادة الوطنية لتلك الدول. حيث تتعدى خطورة الديون الخارجية الحدود الاقتصادية والاجتماعية الى تشكيل ضغوط سياسية على صناع القرار السيادي والسياسي في تلك البلدان وزيادة التدخل الأجنبي فيها، وبالتالي زيادة الهيمنة الاقتصادية والسياسية للدول المتقدمة ومؤسساتها المالية الدولية، علاوة على افرازات العولمة بأشكالها المختلفة وخاصة المالية، فانه متوقع زيادة تأثير وعملقة الرأس المالي لتلك الدول واحتكار الشركات المتعددة الجنسية لهذا المال واعتبارها المحرك الرئيس للخطط الانمائية للدول النامية وتعميق المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فيها، وتعدي دور الدول المتقدمة تلك الابعاد الى دور الشرطي الذي يجبر الدول النامية على اتباع توجيهات معينة في سياساتها العامة الداخلية والخارجية، وبالتالي المساس بالسيادة الوطنية واستقرار القرار السياسي لتلك الدول (إسماعيل، 2000).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(2-2-4) المطلب الثالث: المديونية الخارجية بالنظام الرأسمالي

الرأسمالية نظام اقتصادي يقوم على الملكية الخاصة من أجل الربح (الأنصاري، 2009، 20)، وبالتالي يقوم على الملكية الفردية والحرية في تسيير ادارة نشاطاتهم الاقتصادية وممارساتهم لعناصر الانتاج المختلفة، ويمكن التنافس فيما بينهم من أجل تحقيق المكسب المادي. والنظام الرأسمالي يتمتع بالقدرة على التجديد وقابلية الاصلاح والاستمرارية وبالتالي عمدت البلدان المختلفة على الاتجاه نحو هذا النظام الاقتصادي الرأسمالي، حيث بدأت باستغلال واستخدام المواد الخام ذات السعر المنخفض في منتجاتها المختلفة وتصدير السلع الناتجة عنها بأسعار مرتفعة ، وبالتالي تصدير رأس المال الأجنبي الى الدول النامية التي تعتبر ارضية خصبة للاستثمارات الاجنبية. وركزت الدول النامية على استيراد السلع الاستهلاكية والراسمالية ذات الاسعار المرتفعة وتصدير معظم مواردها الطبيعية على شكل مواد خام باسعار منخفضة (الفايدي، 2000).

ويشير محمود (2005) الى أن هناك صور مختلفة تقوم من خلالها الدول المتقدمة الغنية والرأسمالية بامداد الدول النامية والفقيرة بالأموال ومن هذه الصور الاستثمارات والمعونات أو قروض، ويكون هناك مقابل أو ضمانات لاسترداد تلك الأموال، حيث يفرض الطرف الأقوى الذي قام بتقديم الأموال شروط على الطرف المتلقي لهذه الأموال وهو الطرف الضعيف، وقد تطورت هذه الشروط في الثمانينيات الى زيادة سعر الفائدة وفترات السداد والضمانات، وتعدت ذلك الى ربط سداد تلك القروض باستيراد مواد محددة من تلك الدول الدائنة، مثل شروط البنك الدولي على الأردن أثناء طلب قرض لبناء سد على نهر الأردن، فقد اشترط البنك الدولي موافقة اسرائيل، وعدم تدميره من قبلهم الأمر الذي أدى الى عدم اتمام هذا القرض، وكذلك عندما اشترط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البنك الدولي موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على بناء السد العالي في مصر، الأمر الذي ادى الى توقف القرض لهذا الطلب.

العوامل غير الاقتصادية أو المعنوية المكونة للعقلية الرأسمالية:

إن تأثير العوامل المعنوية على التطور الاقتصادي لا يمكن إنكاره، وبالنسبة إلى النظام الرأسمالي بالذات فقد ساهمت عوامل ذات طبيعة ذهنية وأخلاقية ودينية في خلق ونشر عقلية جديدة تجاه الوقائع والأحداث الاقتصادية، عقلية تختلف تماماً عن تلك التي سادت في العصر الإقطاعي، ويمكن تسميتها بالعقلية الرأسمالية، وأهم هذه العوامل (جامع، 2000):

1- **حركة النهضة التي بدأت في ايطاليا ثم سادت أوروبا الغربية** في القرنين الخامس والسادس عشر، وما ترتب عليها من تقوية الشعور بالحرية الفردية ونشر روح الفردية الديناميكية وهما عاملان مميزان للعقلية الرأسمالية، كذلك ساهمت حركة النهضة هذه في جذب الانتباه والفضول إلى الظواهر المادية والطبيعية والفنية. فعلى العكس من الأخلاق الإقطاعية التي كانت تتميز بالتقشف والسلبية وإخضاع أوجه النشاط المادية لقواعد أخلاقية ودينية صارمة، فإن المثل الأعلى في حركة النهضة قد تمثل في تحرير الفرد والدعوة إلى بذل أقصى طاقة ممكنة في أعمال التجارة والمال والنجاح فيها والبحث عن الثروة والرخاء المادي.

2- **حركة الإصلاح الديني:** والتي عملت بنفس الاتجاه السابق ولكن بشكل أعمق، فالسماح لكل فرد بتفسير النصوص المقدسة طبقاً لضميره، والقول بأن نجاة كل فرد إنما تكمن في الاعتقاد الذي يحمله ويعني تمجيد الفرد وإعلاء شأنه إلى حد لم يعرفه من قبل، وبنقل هذه الأفكار إلى الميدان الاقتصادي فإنها تؤدي إلى تحرير الفرد من كل قيد فرضه عليه النظام الإقطاعي. ولعل أبرز حركة كانت حركة جون كالفن الدينية فقد جعلت من العالم الاقتصادي مفهوماً حياً تبادلياً، فكالفن لا يحارب الثروة بل يقر تعلق الفرد بالحصول عليها، أكثر من هذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فإنه يرى في النجاح المادي أي اكتساب الثروة دليلاً على الاختيار الإلهي بحيث يتعين على كل فرد كي يعرف ما إذا كان مختاراً أم لا أن ينمي طاقاته وأن يبذلها في إتقان عمله أو حرفته لأنه لو توصل إلى النجاح فيها فإن له أن يتأكد من أنه مختار فعلاً.

وهكذا توجه الطاقة الإنسانية كلها للنجاح المادي والحصول على أكبر قدر ممكن من الثروة، كما أنه يتوجب على الفرد ألا يستعمل ثروته في البذخ والترف، وممارسة الحياة الخاطئة، والواقع أن هذه الفكرة الأخيرة إنما تشجع على الادخار ومن ثم تراكم رأس المال، وهو أحد خصائص النظام الرأسمالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(2-2) المبحث الثاني: المديونية الخارجية في النظام الاقتصادي الإسلامي

(2-2-1) المقدمة:

إنّ أزمة الديون هي امتداد لأزمة اقتصادية أوسع، توصف بالبنيوية في اقتصادات البلاد الإسلامية (**الأردن، الجزائر، مصر، تونس**)، أي أنها ليست طارئة وإنما هي تتعلق في بنية هذه الاقتصادات، ذلك أن التردي في أداء هذه الاقتصادات أدى بها إلى اللجوء للدين الخارجي والداخلي لسد العجز، واستمرار التردي جعل المديونية أمراً لازماً وجزءاً أساسياً من مؤشرات تلك الاقتصادات، بل وسبباً لمزيد من الضعف والتردي، أخذ التخلف الاقتصادي للبلاد الإسلامية وضع التخصص في تصدير الخامات والمواد الأولية، في حين كانت مستورداً للمواد الاستهلاكية وحتى الأساسية منها، وكذلك السلع والآلات الرأسمالية الوسيطة للإنتاج (محمد، 2004). والتصور الإسلامي في المشكلة الاقتصادية هي مشكلة سلوكية يتسبب فيها الإنسان حين يضعف في استغلال موارد بيئته، واعتبر الفكر الاقتصاد الغربي "بخل الطبيعة" سبباً للمشكلة الاقتصادية، حيث يفرط الإنسان في الاستهلاك ويتجاوز الحد اللازم لكفايته، وهي مشكلة سلوكية أيضا حينما لا تتحقق العدالة في توزيع الثروات، ويسود الظلم في توزيع الثروة وموارد الدولة، كما تبرز هذه المشكلة ايضاً عندما يتجاوز الإنسان على مجتمعه فيعطل أدواته، مثل اكتناز النقود والذهب، كما تبرز هذه المشكلة حين يحدث التعسف ويبرز ابتزاز المجتمع في استغلال عائداته، ولا يعود بها الى المجتمع إلا بمقابل جزية أو فائدة مضافة أو اللجوء الى الاطار الربوي في رد النقود (السبهاني،2000).

كما أن هذه المشكلة يمكن وصفها على أساس مشكلة (مؤسسية) تتكون عند تتنصل الدولة عن أداء وظيفتها في إعادة التوزيع العادل للثروات، وذلك بوسائط شرعية مثل الزكاة والابتعاد عن الأنظمة الربوية، كما ان هذه المشكلة تنجم أيضاً عند غياب ضوابط الجغرافيا السياسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسلامية والاستعاضة عنها بجغرافية أنانية الطابع تزيد الثروة لدى فئة من الناس، وتحول دون اشتراك الأخرين بموارد الأرض، لذلك فإن بناء النظام التشريعي والمؤسسي الإسلامي جاء ليحتوي هذه الميول السلوكية الانانية، ويغطي الثغرات المؤسسية التي تتسبب في وجود المشكلة من خلال مجموعة من الأحكام والأنظمة والتشريعات التي يوظفها لهذا الغرض (السبهاني،2000).

فالبناء التشريعي الاسلامي كفيل بحماية المجتمع من المشكلات الاقتصادية بمضامينها الوضعية، ولكن ما ينبغي الانتباه إليه هو أن المشكلة الاقتصادية بالمفهوم الفني بمعنى كونها مشكلة نسبية في توزيع الثروة، بحيث تحتم الاختيار بين الاستخدامات البديلة للموارد، وفي الوقت نفسه لا يتعارض ذلك مع الأسس الاعتقادية والتشريعية، حيث يكون ذلك من مقتضيات الوجود الإنساني على الأرض، وينبغي أن يتعامل مع مواردها بالرشد والحساب الاقتصادي، حيث اقتضت حكمة الله تعالى في اختيار الإنسان على الارض في ظروف وشروط مادية، متعلقة بأسباب الحياة وشروط البقاء، إن إقامة الأوضاع الشرعية من حيث تنفيذ الأحكام، حيث جغرافية الإسلامية وحرية انتقال الموارد لا يعني إنتقاء الحاجة إلى الحساب الاقتصادي، واحتياجات الدولة والدروس الخاصة بالإيثار التي امتدحها القرآن الكريم تعتبر دليل على وجود مثل هذه المشكلة، بمضمونها الإسلامي الموجب لحكمة التعامل مع موارد الدولة بعقلانية والسعي لاستغلال هذه الموارد وحسن توزيعها واستثمارها، وهذه المحكات لاختبار الإنسان على الارض (فاضل، 1981).

(2-2-2) واقع مديونية العالم الإسلامي:

لا بد للوقوف على حجم واعباء الديون الخارجية لكل دولة، وسيتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تظهر اثر الديون الخارجية واعباءها على اقتصاديات الدول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاسلامية، وبعد عرض مدى الحاجة للاستدانة الخارجية وبدائلها، ومدى امكانية اعتبارها سياسة شرعية معتبرة ،لا بد من عرض أهم المعالجات والبدائل المطروحة كعلاج للمديونية الخارجية سواء على الصعيد الدولي او المحلي.

1. معالجة المديونية من وجهة نظر الدائنين

حظيت مشكلة الديون الخارجية باهتمام عالمي واسع المدى،حيث طرحت عدة مقترحات من قبل الاطراف المعنية بالمسالة، فقدمت الاطراف الدائنة مقترحات تدافع عن مصالحها المتجسدة في الحفاظ على راس المال الدولي، وفي الوقت نفسه قدمت الدول المدينة مقترحات حاولت من خلالها تخفيف الازمة التي تمر بها، وقدم العديد من الكتاب مقترحات لحل الازمة (طنش، 2014).

- **اليات معالجة المديونية من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي:** هناك ارتباط قوى بين هاتين المؤستين ،فكلاهما وليدتا اتفاقية بريتون وودز، حيث ينظر للبنك الدولي على المؤسسة التوام لصندوق النقد الدولي،وعلى من اختصاص كل منهما بجوانب معينة الاانهما في النهاية يكمل احدهم الاخر.

- **معالجة المديونية بحسب رؤية صندوق النقد الدولي:** يفسر صندوق النقد الدولي سبب مشكلة الديون الخارجية بمجموعة من العوامل الداخلية التي ارتكبتها الدول النامية في سياستها الاقتصادية الداخلية والتي نتج عنها اختلال داخلي تمثل في زيادة قوى الطلب الكلي على قوى الكلي للسلع والخدمات مما ادى عجز كبير في الموازنة.

- **معالجة المديونية بحسب رؤية البنك الدولي:** لاتختلف رؤية البنك الدولي لعلاج مشكلة الديون الخارجية عن رؤية صندوق الدولي فمها متفقتان على أن سبب المشكلة يعود لعوامل داخلية هيكلية في اقتصاديات الدول المدينة مع اهمال العوامل الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحل هذه الازمة يكون بالتكامل مع سياسات التكييف الاقتصادي السابقة ،من خلال الدعوة الى قروض التكييف والتصحيح الهيكلي وهي قروض مشروطة باذعان الدول المسبق لشروط صندوق النقد الدولي،وهذا القروض تشمل حزمة من السياسات الاقتصاديات الداخلية التي لها علاقة بالسياسات التجارية، والقطاعية، والخاصة بالاستثمار الحكومي، ومؤسسات القطاع العام.

ويعرف اعادة هيكلة الدين: بأن اتفاق ثنائي ما بين الدائن والمدين لتغيير الشروط المتفق عليها لخدمة المديونية وتشمل اعادة الجدولة،واعادة التمويل ،والسماح،والتخفيض،ومقايضة الدين،واعادة شراء الدين (عباس،2004).

2. معالجة المديونية من وجهة نظر المدينين:

هناك العديد الحلول التي دعت لها الاطراف المدينة لاجل حل مشكلة الديون الخارجية والفروع التالية:

1-السياسات المتخذة من طرف واحد.

2-السياسات المقترحة من مؤتمرات قمة البلاد المدينة.

3-الغاء جزء من الديون الخارجية.

3. تقييم اليات المعالجة اقتصاديا وشرعيا:

- **برامج التصحيح والتثبيت الهيكلي:** فتلك البرامج لم تحقق التنمية المطلوبة للدول الإسلامية، وإنما حفظت من خلالها حق الدائنين، فعلى الرغم من تحسين المؤشرات الرقيمة الاقتصادية للمؤشرات اجتماعية متراجعة، وحتى تحسن بعض المؤشرات الرقمية كان ناتجاً عن أسباب اخرى كالطفرة التي حدثت على أسعار النفط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **اعادة جدولة الديون الخارجية:** قد تترك اعادة الجدولة فؤائد اقتصادية على الدائن والمدين فهي تضمن للدائن الحصول على امواله بدلا من التوقف النهائي عن الدفع ،وفي الوقت ذاته تعطي المدين فترة تأجيل تتيح له اعادة ترتيب أوضاعه الاقتصادية والتجارية.

- **التقييم الشرعي لاليات معالجة المديونية:** بأن الصفة الغالبة عليها مخالفتها لنصوص الشريعة الاسلامية وخصوصا ايات واحاديث تحريم الربا، فاصل تلك الديون قائم على الربا فهي قروض ربوية وحتى المعالجات المعروضة معظمها قائم على الربا وخصوصا عمليات اعادة الجدولة.

(2-2-3) خصائص الاقتصاد الإسلامي:

يتميز الاقتصاد الاسلامي بإشباع حاجات المجتمع والفرد، حيث يركز على الحاجات الأصلية للإنسان، وذلك من خلال الأخلاق والقيم الإسلامية المستندة الى القرآن والسنة، والتي تتفاعل مع التصرفات والسلوكيات الحسنة لتنتج نوع من التوازن بين الفرد والمجتمع في تحقيق مصالح كل منهما الأخر، واشباع حاجات الانسان الروحية والمادية بأفضل صورة، والتركيز على تقدم الانسان وتطوره في جميع نواحي الحياة، مع الاحتفاظ بكرامته وهويته الذاتية، كما يمتاز النظام الاقتصاد الاسلامي بأنه شامل لجميع نواحي الحياة المتضمنة المعاملات والحفاظ على النمو الشامل والمستقر للوصول الى أفضل مستوى معيشي لجميع أفراد المجتمع، فضلاً عن الاهتمام بتوظيف الموارد الطبيعية والبشرية، وضمان العدالة في توزيع الثروات والدخل للوصول الى الحياة الكريمة الرغدة في الدنيا والأخرة من خلال الفوز برضا الله تعالى (مدني، 2008).

ومن خصائص الاقتصاد الإسلامي **المشاركة في المخاطر:** يتميز الاقتصاد الاسلامي عن غيره من الأنظمة الاقتصادية الأخرى بالمشاركة في المخاطر، حيث يعتبر أن المشاركة في الربح والخسارة من قواعد توزيع الثروات بين العمل ورأس المال، **وبالنسبة لموارد الدولة** ينفرد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظام الاسلامي عن غيره في وجود الزكاة كمورد من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، وهي تشبه الضرائب، لكنها تكون على المدخرات والإنتاج الزراعي، لتشجع على الإنفاق بدلاً من الاحتكار والكنز، مما يدفع بالاقتصاد والإنتاج للدوران في السوق. **أما بالنسبة للملكية الخاصة:** فالنظام الإسلامي يحمي الملكية الخاصة ويحافظ عليها، حيث من حق الأفراد في المجتمع تملك الأرض، والعقار ووسائل الانتاج المختلفة، مهما كان نوعها أو حجمها، بشرط أن لا يؤدي هذا التملك إلى الإضرار بمصالح الناس عامة، وأن لا يكون في هذا الأمر احتكاراً للسلع التي يحتاجها عامة الناس، وهو بذلك يختلف عن النظام الشيوعي الذي يعتبر أن الموارد مملوكة للشعب على المشاع. أما بالنسبة **للملكية العامة:** النظام الاقتصادي الاسلامي يعتبر أنه يجب أن تبقى المرافق الضرورية لحياة الناس في ملكية الدولة وليس الأفراد أو تحت إشرافها وسيطرتها، من أجل الحفاظ على الاحتياجات الأساسية للأفراد ومصالح المجتمع المختلفة، وهذا يختلف عن النظام الرأسمالي الذي يسمح بتملك كل شيء وأي شيء داخل المجتمع، ونظام المواريث في الإسلام يعمل على تفتيت الثروات وعدم تكدسها بأيدي مجموعة واحدة من الناس، حيث تقسم الثروات بوفاة صاحبها على ورثته حسب الأصول الشرعية والأنصبة المذكورة في الشريعة.

أما بالنسبة للصدقات والأوقاف: تعد الصدقات والأوقاف من أبرز خصائص الاقتصاد الإسلامي التي تعمل على تحقيق التكافل الاجتماعي بين الأفراد، وتغطي حاجاتهم وخاصة الفقراء في ظل النظام الشرعي، وتغليب المنفعة العامة على المنفعة الخاصة عند التضارب بين المصالح. أما **الشفافية:** فقد حرص الإسلام على الشفافية من خلال منع الرسول التجار من تلقي القوافل القادمة (منع تلقي الركبان)، وتمييز ما يقع ضمن الممتكلات العامة أو الفردية وهذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا يعني التفرقة بين الممتلكات العامة والخاصة، ولكن من الضروري دفع الضرر العام بالضرر الخاص حسب القاعدة الفهية (مدني، 2008).

(2-2-4) أسباب تطور مديونية العالم الإسلامي:

يستلزم عرض واقع مديونية العالم الإسلامي السابق البحث وراء الأسباب التي كانت سبباً في ارتفاع إجمالي ديون العالم الإسلامي، وإجمالي أعبائها والتي كانت سبباً في وصول بعض مؤتمرات المديونية الخارجية لبعض دول العالم الإسلامي للمستويات الحرجة، إن من أهم أسباب ارتفاع إجمالي الديون الخارجية وإجمالي أعبائها ما يلي:

1. **تدهور شروط التبادل التجاري:** عند الحديث عن نشأة الديون تبين أن من أهم أسباب نشأة الديون العهد الاستعماري وما ترتب عليه من تخصص وقسمة للعمل الدولي، وارتباط الدول النامية بعلاقات غير متكافئة مع الدول الصناعية.

الوضع الذي ترتب عليه أن أصبحت شروط التبادل التجاري الدولي تميل في غير صالح الدول الإسلامية لكون أسعار السلع الأولية والنفطية والتي تشكل النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات أصبحت تميل للانخفاض أو التقلب، الأمر الذي يعني تقلب أسعار الصادرات وميلها للانخفاض، وهذا الأمر سينعكس سلبياً على قدرتها على سداد التزاماتها الخارجية، في الوقت الذي تميل فيه أسعار السلع الصناعية إلى الارتفاع والتي تشكل النسبة الأكبر من إجمالي واردات الدول الإسلامية (المرزوقي، 2006: 156).

هذا الوضع جعل الدول الإسلامية تتحمل في إطار العلاقات التجارية الدولية غير المتكافئة خسارة والتي وصفها أحد اكتاب "بأنها خسارة مزدوجة تجبر الدول الإسلامية إلى اللجوء إلى الديون الخارجية لتعويض هذه الخسارة، ولكنها في ذات الوقت ستواجه صعوبات أخرى إضافة لتدهور شروط التبادل التجاري وهي عبء الوفاء بالديون الخارجية، فحصيلة الصادرات متدنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسبب تدهور شروط التبادل التجاري، وسوف تتدنى أكثر فأكثر إذا أضيف لها أعباء الديون الخارجية (بيضون، 1986: 115).

والمقياس الذي من خلاله يمكن معرفة مدى التردي في شروط التبادل التجاري الدولي هو معدل التبادل التجاري، فكلما انخفض هذا المعدل انعكس سلبياً على شروط التبادل التجاري وعلى العجز في ميزان المدفوعات الأمر الذي قد يستدعي تزايد المديونية الخارجية.

وأهم أسباب تدهور شروط التجاري هي انخفاض أسعار صادرات الدول النامية ومنها الدول الإسلامية وزيادة أسعار وارداتها (طنش، 2014: 141).

وهنالك جملة من العوامل التي تدفع معدلات التبادل التجاري نحو التدهور في الدول الإسلامية وفي الواقع هي اسباب مقصودة وليست وليدة الصدفة وهي وليدة سياق تاريخي من العلاقات الاقتصادية والتجارية غير المتكافئة مع العالم الصناعي المتقدم (عدنان، 2011: 39-44).

2. **تقلبات أسعار النفط العالمية:** ترك ارتفاع أسعار النفط انعكاسات على مديونية الدول المصدرة والدول المستوردة، قد يكون إيجابية وقد تكون سلبية.

الدول المصدرة: للوهلة الأولى من المفترض أن يعكس الارتفاع تحسنا بالنسبة لحجم المديونية، ومع ذلك بقيت بعض الدول النفطية كاندونيسيا ونيجيريا والجزائر والغابون تعاني من زيادة مديونيتها.

الدول المستوردة للنفط: أدى الارتفاع الحاد فيأسعار النفط إلى ارتفاع حاد ومباشر في كلفة استيراده، الأمر الذي زاد العجز في الميزان الجاري لتلك الدول، حيث أدى الارتفاع إلى امتصاص جزء كبير من عوائد صادراتها لصالح استيراد النفط، وكان ذلك سبباً ومبرراً لزيادة الاقتراض الخارجي من أجل تمويل الواردات وسد العجز لديها (زكي، 1978: 28).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن ارتفاع النفط لدى معدل التضخم في الدول المصدرة وحصول تضخم في أسعار السلع المصنعة التي تصدرها الدول الصناعية، الأمر الذي ترك تأثيراً على الدول المستوردة حيث تحملت عبئاً مزدوجاً وهو ارتفاع أسعار اليلع المصنعة وزادت حصة الواردات من هذه السلع، وزاد العجز في الميزان التجاري، وزاد الاقتراض الخارجي لسد العجز الحاصل.

3. **نقص المدخرات المحلية:** من أهم الأهداف الاقتصادية التي تسعى الدول لتحقيقها هو تحقيق النمو الاقتصادي بأعلى معدلاته، وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولأجل ذلك لا بد من كفاية المدخرات المحلية للاستثمارات المطلوبة، وعدم كفايتها يجعل الدول أمام رضا المجمع بموارده المتاحة والاقتصار عليها، وهذا يعني الرضا بمعدل أقل للنمو في ضوء الموارد المتاحة أو تعبئة المجتمع لفائضة الاقتصادي وزيادة مدخراته من مختلف قطاعات الاقتصاد القومي والذي تستحوذ عليه الطبقات، والفئات الاجتماعية الغنية، وهذا الاحتمال يكتنفه صعوبات قد لا تحتمله أكثر الدول أو تعبئة النقص من مصادر التمويل الخارجي والتي منها الاقتراض الخارجي أو الاستثمارات الأجنبية، وهذا أسهل وأسرع الاحتمالات التي تلجأ إليه أغلب الدول دون الضغط على الاستهلاك المحلي (زكي، 1985: 19-20).

(2-2-5) تقويم المديونية الخارجية في ضوء معالم السياسة الشرعية:

تقوم المديونية الخارجية في ضوء معالم السياسة الشرعية على أحكام شرعية نظمت لتقويم المديونية الخارجية ولكن عند وجود ظروف استثنائية حيث اجاز الفقهاء الاستدانة الداخلية كأحد مصادر إيرادات مالية الدولة الاسلامية الاستثنائية، وبشرط وجود ضرورة شرعية للاستدانة، على ان تقدر بقدرها (خرابشة،1981) وان لايترتب على الاستدانة العامة اذا كانت خارجية تبعية الدول المدينة للدول الدائنة لان هذا يخل بسيادة الدولة الاسلامية ويجعلها تحت رحمة الدول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدائنة. وأن تخلو الاستدانة من الفوائد الربوية، لأن القرض إذا اقترن بالفائدة يكون قد عارض دليلاً تفصيلياً بالقرآن والسنة (سميران،1991).

إن ضابط الاستدانة الانفاق على مصالح العامة ينسجم مع مقتضيات العدالة في الإسلام، فلا يجوز تحميل أعباء الديون العامة المجتمع في الوقت الذي يستفيد منها جهات خاصة (المسعودي،1998)، بمراعاة الأولويات من إيرادات الدولة وتشمل الزكاة وخمس الغنائم والجزية وإيرادات الدولة من ممتلكاتها ومن الملكيات العامة، والخراج والإيرادات التطوقية كالوقف (ابو الفتوح،2003).

ومن المعالم الشرعية للمديونية قول الإمام الغزالي: "ولسنا ننكر جواز الاستقراض، ولكن إذا كان الإمام لا يرتجي انصباب مال إلى بيت المال يزيد من مؤن العسكر ونفقات المرتزقة في الاستقبال فعلى ماذا الاتكال في الاستقراض مع خلو اليد في الحال وانقطاع الأمل في المال". (الغزالي، شفاء العليل: ص241-242)، وأكد أيضاً الإمام الشاطبي على هذا الضابط بقوله: "والاستقراض في الأزمات إنما يكون حيث يرجى لبيت المال دخل ينتظر أو يرتجى" (الشاطبي: 122-123).

مرت الدولة الاسلامية بظروف طارئة كالازمات، والمجاعات، والحروب، ذلك اللجوء للاستدانة الداخلية ضيق جدا وشبه معدوم، وان وجد فهو لتمويل مصلحة عامة، وضرورية ومؤقتة (المسعودي،1998).

العالم الاسلامي اليوم مقسم لدويلات عدة، ومفهوم العالم الاسلامي يختلف عن مفهومه سابقاً وكل دولة لها حاكمها ونظامها وقوانينها، وايراداتها، ونفقاتها، ومن دول العالم الاسلامي اليوم من تملك موارد متعددة، وفوائض مالية، ومنها الفقيرة الفاقدة لما سبق .وهذا يعني ان الديون الخارجية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لـدول العـالم الاسـلامي قـد يختلـف مصـدرها فقـد تكـون مـن اسـلامية اخـرى، أو دول غيـر اسـلامية.وفـي الحالـة الاولـى قـد ينطبـق عليهـا التفصـيلات التـي ذكـرت بشـان الـديون الداخليـة بضـوابطها السـابقة، وذلـك لعـدم وجـود الاشـكالية الموجـودة فـي الـديون الخارجيـة مـن دول غيـر اسلامية والمتمثلة بمشروعية اساليب التمويل من ناحية، وما يترتب عللى تلك المديونية من تبعية سياسية واقتصادية ومالية ونقدية واضعاف للدول الاسلامية من ناحية اخرى.

إن الـدول الاسـلامية التـي تطبـق النظـام الاسـلامي فـي كافـة نـواحي الحيـاة بمـا فيهـا النظـام الاقتصـادي والمـالي سـتكون حاجتهـا للـديون الخارجيـة قليلـة أو معدومـة، وذلـك لاعتمـاد نظامهـا المـالي علـى اولويـة الايـرادات الـذي سـتكون معـه موازنـة الدولـة الاسـلامية اكبـر حجمـا بالنسـبة لايرادات وهذا يعني ان فائض الموازنة العامة في اقتصاد اسلامي أكبر من أي نظام آخر، وإن احتمالية فجوة الموارد المحلية في ظل معطيات المذهب الاقتصادي الاسلامي قليلة إن لم تكن معدومة علما بأنها من أهم دواعي المديونية الخارجية (طنش، 2014: 163).

(2-2-6) أساليب لمعالجة مشكلة الديون وزيادة الأرباح من منظور إسلامي:

من أساليب معالجة المديونية أساليب تمويل مستندة إلى المشاركة في الأرباح والخسائر مثل **المضاربة** التي تعتبر عقد بين طرفين أو أكثر يقدم أحدهما المال والأخر يشارك بجهده، على أن يتم الاتفاق بين الطرفين على نصيب كل منهما بالربح أو الخسارة بنسبة معلومة مسبقاً (الأمين، 2000). كـذلك **المشـاركة** التـي تـتلخص فـي اشـتراك اثنـان أو أكثـر بحصـة فـي رأس المـال، ويتجران به كلاهما، والربح يوزع على نسبة مشاركتهما في رأس المال، أو على نسبة يتم الاتفاق عليهـا عنـد توقيـع العقـد (خلـف، 2007). **أمـا الاسـتثمار المباشـر**: حيـث يسـتطيع المصـرف الإسـلامي اسـتثمار أمـوال المـودعين عـن طريـق المتعـاملين معـه بتمويلـه لعمليـاتهم الاسـتثمارية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث يعتبر المصرف الذي قام بتمويل مشروعات المتعاملين في هذه الحالة صاحب المال، والمتعاملون هم المضاربون ويسمى في هذه الحالة استثماراً غير مباشر.

أما أساليب التمويل غير المستندة إلى المشاركة في الأرباح والخسائر تتمثل ببيع المرابحة، والذي هو اتفاق بين مشتري وبائع لسلعة معينة، حسب مواصفات محددة وعلى اساس كلفة محددة أيضاً، بالإضافة الى هامش ربح يتفق عليه المشتري والبائع، ودفع الثمن قد يتم في الحاضر او في المستقبل، ومن أنواعها بيع المرابحة البسيطة، وبيع المرابحة المركبة، ويعد بيع المرابحة من البيوع المشروعة في المصارف الاسلامية، وأحد أساليب التمويل الأكثر تطبيقا في السوق المصرفي الإسلامي بشكل عام، ويقوم البنك من خلال هذه الأساليب بشراء ما يحتاجه أفراد المجتمع من سلع مختلفة وأصول إنتاجية لها خصائصها، وفي الواقع التطبيقي تتم هذه العملية تحت مسمى:"بيع المرابحة للآمر بالشراء"، وتتضمن وعداً بالشراء وبيعاً بالمرابحة (خلف، 2007).

أما **الاستصناع** فهو عقد بين طرفين يقوم احدهما(الصانع) بعمل محدد النوع، والصفات للطرف الآخر(المستهلك)على أن تكون المواد الخام اللازمة للصنع من عند الصانع (البائع)، وذلك مقابل ثمن معين يدفعه المستهلك للصانع، إما حاضراً أو مقسطا مؤجلا في المستقبل، وفي المصارف الاسلامية فان العقد يسمى بالاستصناع الموازي: وهو يتكون من ثلاثة اطراف هي (الصانع: وهو البائع الذي يلتزم بتقديم الحاجات المصنعة للمستهلك)، (والمقاول الذي يباشر الصنع أو يبيعه)، (والمستهلك الذي يعتبر الطرف المشتري في عقد الاستصناع) (الوادي، 2007).

ومن أساليب التمويل غير المستندة إلى المشاركة في الأرباح والخسائر التأجير التمويلي والإجارة في الاصطلاح (بيع المنفعة) فالتأجير التمويلي يتضمن تمليك المنفعة خلال المدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعتمدة للتأجير، مع وعد من المالك بتمليك المستأجر في نهاية مدة التأجير، ويمتاز هذا النوع بطول مدته ليتم الانتهاء من عملية البيع، وبإرتفاع بدل الايجار، كما يتحمل المستأجر جميع المصروفات التشغيلية المختلفة، أما المصروفات الرأسمالية فيكون تحملها من قبل المستأجر حيث يتم ذلك بناءً على الرغبة، وهذا العقد يتصف باتفاق طرفيه على عدم جواز إلغاؤه قبل انتهاء مدته المحددة في العقد المبرم بين الطرفين، في حين قد يتفق الطرفان على أن تؤول ملكية الأصل في نهاية مدة العقد للمستهلك نفسه، وبالآلية التي يتم الاتفاق عليها، وهذا يميزه عن عقد الايجار وبعقد البيع العادي بالانتهاء بالتمليك، وعموما يعد التأجير التمويلي من أساليب التمويل الإسلامية التي يقوم بمقتضاه المؤجر بتمليك أصل رأس المال سواءً أكان منقول أو عقار مملوكاً له للمستأجر في نهاية الفترة الزمنية المحددة، مقابل التزام المستأجر بدفع عوض مالي محدد ضمن قيمة الأصل لرأس المال المتفق عليه، خلال المدة الزمنية المحددة، في الحساب الخاص لدى إحدى المؤسسات المالية الإسلامية وفقاً لآلية محددة مسبقاً،على أن يلتزم الممول ببيع هذا الأصل "رأس المال" للمستهلك في نهاية المدة المحددة، بناءً على وعد مسبق بين الطرفين(أبو سليمان، 2000).

أما **بيع السلم** حيث يعتبر السلم والسلف بمعنى واحد، وهو بيع عقار أو سلع محددة في الذمة بثمن معجل، ويكون عقد السلم يتضمن أحد وسائل الاستخدام لدى البنك الإسلامي في الحصول على السلع موضوع التجارة، كما يستخدمه البائع أيضاً في بيع ما تنتجه شركاته أو مؤسساته أو الجهة الممولة له، كما تطبق هذه الصيغ في تمويل معظم الشركات الصناعية والخدمية المختلفة من قبل المصارف الإسلامية، ويستخدم كذلك هذا النوع من بيع السلم في المباني العقارية عن طريق بيع تلك الوحدات قبل الشروع ببنائها وتسليمه عند الانتهاء منها(الوادي، 2007).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما **القرض الحسن** وهو القرض الذي لا يتوفر فيه الزيادة الربوية، ويمنح للأفراد المضطرون التعامل مع البنوك الإسلامية بسبب حاجاتهم الى النقود، سواءاً للتعليم أو العلاج وغيرها (إسماعيل، 2000).

أما الصكوك الإسلامية، حيث تختلف الصكوك الإسلامية عن السندات التقليدية باستبدال قيمة السندات الثابتة بقيمة محددة توازي الأصول الحقيقية لتلك السندات، وهي أسلوب يتم فيه تحويل الموجودات العينية المستثمرة إلى صكوك اسلامية يمكن تداولها، بحيث يقوم المستثمر بشراء الصك الاسلامي الذي تساوي قيمته المنافع التي تنتج دخلاً، وقد تتعدد المجالات التي يمكن أن تكون محلاً جيداً لاستصدار الصكوك الاسلامية، ومن أنواعها: **صكوك الإجارة** وهي أوراق مالية معلومة القيمة تصدر مساوية لقيمة العقار المؤجر أو موضوع المنفعة، تتيح لحاملها فرص الحصول على مقدار الإيجار حسب المساهمة التي وظفها صاحب الصك بالنسبة الى الشركاء الأخرين. أما **صكوك المضاربة** فهي عبارة عن تجزئة المال إلى أجزاء متساوية بدلا من دفعه بواسطة طرف واحد فقط ككل متكامل، وذلك لتمويل مشروع استثماري متفق عليه مسبقاً، وهذه المضاربة تعطي لحامل صكوكها شرعية تقاضي الارباح من المشروع، بشرط عدم تحديدها مسبقاً، ويجب أن تكون غير منافية للشرع وتمثل أصلاً معروفاً لنشاط تجاري واضح. والنوع الثالث للصكوك هو **صكوك المشاركة** التي تعتمد على عقد مشاركة جائز شرعاً بصورة أساسية، وهي تشبه ما يسمى بصكوك المقارضة أو صكوك المضاربة، ولكن تختلف بشكل اساسي في أن صكوك المضاربة تتم على أساس أن المال كله من طرف واحد أو أكثر، بينما في صكوك المشاركة فإن الجهة (المصدرة للصكوك) تعد أحد أطراف الشراكة في الوعاء الاستثماري مع باقي المستثمرين من حملة الصكوك، كما هو الحال في شركات المساهمة العامة، والنوع الرابع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هو **صكوك المرابحة** حيث تظهر الحاجة إليها في حالات ارتفاع قيمة الأصل أو المشروع المتفق عليه في عملية المرابحة (سيارة مثلا أو مشروع تنموي كبير مثل مصنع) (الرملاوي، 2011).

وتقوم أساليب معالجة مشكلة الديون وزيادة الأرباح من منظور إسلامي بالتدريج بالعلاج ابتداء من اعتماد الدول الاسلامية على مواردها الذاتية وايجاد الحلول الجذرية لأسباب الداعية للاستدانة، وفي الوقت ذاته لابد وأن تسعى الدول الاسلامية للتخيف من حجم مديونيتها الخارجية، وحجم اعبائها التي تقع على كاهلها لانها ستؤثر على ما لديها من موارد أو ما سيستجد، وهذا التخفيف يستلزم الدخول في مفاوضات مع المؤسسات الدائنة ولكن بشروط مصلحة الدول الإسلامية المدينة.

(2-2-7) الضوابط اللازم تطبيقها من منظور إسلامي للحد من المديونية: إن التصور الإسلامي في حل المشكلات المالية لا يمكن فصلها عن المعايير المختلفة المهمة في الاقتصاد الإسلامي والتي تتمثل بضبط معايير الإنفاق الاستهلاكي، والاستناد الى طرق المشاركة في التمويل، مع أخذ بعين الاعتبار قدرة المصارف على تكوين الائتمان، وكذلك توجيه الاستثمار والتمويل نحو دائرة المشاريع غير المحرمة شرعاً، والابتعاد عن التمويل أو الاستثمار في أي من المشروعات المحرمة مثل الخمور والسجائر، عملا بقوله تعالى: "وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ" (سورة الأعراف، آية 157). والالتزام بالأصول الإسلامية المبنية على الخير علاوة على الالتزام بالقواعد المختلفة في النظام الاقتصادي الاسلامي، مثل توظيف الموارد وتوزيعها بشكل عادل، والحفاظ على المبادئ العامة للاقتصاد الإسلامي والتي تتلخص بمبدأ الاستخلاف (أنّ المال هو مال الله وأن الإنسان مستخلف فيه)، واحترام الملكية الفردية، وضمان حد الكفاية لكل فرد في المجتمع بشكل عادل، والحرية الاقتصادية المبنية على أحكام الشريعة الإسلامية السمحة، وترشيد الإنفاق والاستهلاك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤسسة المالية الإسلامية لها ضوابط ومميزات تجعلها مختلفة عن نشاطات غيرها من المؤسسات الأخرى، ويقصد بها القواعد والمبادئ التي يجب أن يعمل مالك رأس المال (المصرف أو المؤسسة التمويلية) أي متخذ القرار التمويلي والاستثماري على أن يحققها وهو يقوم بمنح التمويل اللازم لعميله طالب التمويل ومن هذه الضوابط (فوزي، 2015):

(الضوابط الشرعية): يقصد بالضوابط العقائدية أن تلتزم كافة العمليات التمويلية بحدود القواعد والأحكام الشرعية لاستثمار وتشغيل الأموال وأن تراعى حتما نظرة الشرع في المعاملات المختلفة ومراتبها بين الحلال والإباحة والتحريم وبالأحكام الخاصة بالعقود محل التعاقد الخاصة بالتمويل.

(الضوابط المؤسسية): يقصد بها أن لا يتعارض المشروع المقترح من طرف العميل مع إستراتيجية وإمكانات المؤسسة المالية الإسلامية وأهدافها، والمتمثلة في أهداف شرعية تلتزم من خلالها المؤسسة بتحقيق مقاصد الشريعة واستخدام وسائل في العمل تتلاءم معها بهدف تحقيق نقلة حضارية اقتصادية مالية اجتماعية وسلوكية من منظور إسلامي، مما يحقق التنمية وفق المقاصد والمعايير الشرعية وأهداف اجتماعية تتمثل في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمعات التي تعمل في محيطها عن طريق توظيف المؤسسات المالية الإسلامية لمواردها بالشكل الذي يحدث الموازنة بين تحقيق الربح الاقتصادي والربح الاجتماعي أهداف استثمارية من خلال توظيف الموارد المالية المتاحة من طرف المدخرين وفق صيغ تمويلية إسلامية تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع، هذا إلى جانب الأهداف الأخرى المتمثلة في الربحية المثلى والنمو والحصة السوقية، وأيضا أن لا يتعارض المشروع المقترح من طرف العميل مع إستراتيجية المؤسسة المالية الإسلامية في توظيف الموارد وإمكاناتها المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(2-3) ثانياً: الدراسات السابقة

(2-3-1) الدراسات العربية

1. طنش (2014) بعنوان: **مديونية العالم الإسلامي: واقعها واتجاهاتها وآفاق معالجتها دراسة اقتصادية شرعية**، هدفت هذه الدراسة الى تحليل واقع مديونية العالم الاسلامي الخارجية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي لدراسة البيانات الخاصة بمديونية دول العالم الاسلامي الخارجية ،ثم استخدامها في تحليل واقع المديونية الخارجية ،كما وقد تم استخدام المنهج الاستقرائي وذلك للوقوف على الأسباب الفعلية التي كانت وراء وجود وتفاهم مشكلة المديونية الخارجية لدول العالم الاسلامي، إضافة إلى استخدام المنهج الاستنباطي وذلك لتقييم ادارة المديونية الخارجية في ضوء قواعد السياسة الشرعية وبيا مدى الحاجة لها، بيان مدى كفاءة النظام الاقتصادي الإسلامي وقدرته على علاج مشكلة مشكلة الديون الخارجية، وقد توصلت الدراسة الحالية إلى أن الديون الخارجية هي احدى اكبر المشكلات التي تواجه العالم الاسلامي وانها تميل للزيادة، وقد تشكلت وتفاقمت في ضوء حزمة من الأسباب أدت مجتمعة الى عم استقرار ونقصان موارد النقد الاجنبي ،وفي الوقت ذاته ازدادت مبالغ النقد الاجنبي اللازمة لخدمة اعباء الديون، كما اظهرت الدراسة تباين مؤشرات المديونية الخارجية من حيث الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة والتي عكست تحسنا في الفترة الثانية والثالثة مقارنة بما كانت عليه الفترة الأولى، ومعالجة مشكلة الديون الخارجية لاتكون الا باعتماد الدول الاسلامية على ذاتها في تلبية احتياجاتها من مصادرها الذاتية او بتكاملها مع بعضها البعض. وأوصت الباحثة بضرورة سعي الدول الاسلامية الى تبني برامج اصلاحية تنموية مستقلة معتمد على الذات، والعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي الإسلامي لأنه كفيل بالتخليص من أسباب المديونية والحاجة اليها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. دراسة حوامدة (2013): بعنوان: **أثر المديونية الخارجية على الاستقرار السياسي في الوطن العربي**، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المديونية الخارجية على الاستقرار السياسي في الوطن العربي. وتم استخدام المنهج التاريخي الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي التحليل. وقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقة الارتباطيه بين المديونية الخارجية والاستقرار السياسي ليست ذات اتجاه واحد، فقد ثبتت صحة فرضية الدراسة في بعض مؤشرات المتغيرين، ولم تثبت صحة الفرضية لمؤشرات الأخرى للمتغيرين، ذلك عند دراسة دول الدراسة منفردة ومجتمعة، وذلك الاختلاف المجتمعات المدروسة من حيث الظروف الاقتصادية والسياسية التي لها التأثير الكبير على طبيعة المتغيرات، وكذلك المنتغيرات الوسيطة التي تحكم العلاقة تتحد اتجاهاتها.

3. دراسة عبد الجواد (2013) بعنوان: **أزمة الديون السيادية العالمية: تقدير اقتصادي إسلامي**، هدفت الدراسة الى بيان أسباب أزمة الديون السيادية العالمية في الاتحاد الاوربي وعلاقتها بالازمة المالية العالمية وهشاشة النظام الراسمالي في ادارة الاقتصاد العالمي. وتضمنت الدراسة عرضا لمشكلة الديون السيادية من حيث اسبابها واارها في منطقة الاتحاد الاوربي وابرز الحلول المقترحة ،كما وتضمنت نظرة تقديرية لهذه الازمة من وجهة نظر الاقتصاد الاسلامي وبيان السبل الشرعية للتخلص منها سائر الازمات ،وانتهت باستطلاع اهم اثارها على اقتصاد الدول العربية والاسلامية ،وفي سياقذلك تعرض الباحث للدين العام بايضاح مفهومه واسبابه وشروطه مبينا وموضحا دور الدولة في الانفاق العام وحدوده وانعكاساته على الحاجة للدين العام. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من اهمها :من اسباب تفاهم ازمة الديون السيادية الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات الناتج عن اسباب عدة :عدم الادارة السليمة للدين العام ،ومن اسباب تفاقمها من وجهة نظر الاقتصاد الاسلامي ضعف النظام الاقتصادي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العالمي القائم على الفائدة والمثقل بالمخالفات الشرعية ،ولا سبيل للتخلص منالازمة الابالرجوع الى سياسات الاقتصاد الاسلامي القائمة على العدالة والكفاءة والتي يفتقر لها النظام الراسمالي.

4. دراسة رضا (2011) بعنوان: **دراسة قياسية لأثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي**، هدفت هذه الدراسة إلى إظهار تطور المديونية الخارجية في الدول النامية عامة، وفي الجزائر بصفة خاصة. وقد تم استخدام المنهج الاستقرائي وأظهرت النتائج أن الديون الخارجية كان لها أثاراً سلبية على الدول النامية، حيث بدل أن تقوم بدور مساعد في عملية التنمية الاقتصادية من خلال توفير الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية والنمو، ساهمت في بقائها متخلفة وتابعة للاملاءات والضغوطات الأجنبية. وكان للمديونية الخارجية آثارا سلبية على الاقتصاد الجزائري.

5. دراسة عبد الهادي (2012) بعنوان: **الآثار الاقتصادية للمديونية الخارجية حالة الأردن (1990-2011)**، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار الاقتصادية للمديونية الخارجية، وآثارها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الأردني والحلول المقترحة للتقليل من حدة هذه المشكلة، وغطت هذه الدراسية الفترة الزمنية ما بين 1990-2011 للأردن. وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين القروض الخارجية والنمو الاقتصادي في الأردن. وتبين إن فاعلية القروض الخارجية في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية تعتمد على كيفية استخدام تلك القروض.

6. دراسة عبد (2008) بعنوان: **أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها وسبل مجابهتها**، هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم الدين الخارجي وحجم المديونية الخارجية للدول النامية بشكل عام، وبيان الأسباب المؤدية إلى تفاقم حجم المديونية بالمسبة للبلدان النامية وسبل معالجة هذا التفاقم أو الحد منه. واستخدمت الدراسة الأسلوب التحليلي الذي يستند إلى المنهج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستدلالي القائم على الدراسة النظرية والتاريخية لتطور الديون الخارجية للبلدان النامية، وأظهرت نتائج الدراسة أن معظم البلدان النامية ومنها العربية تلجأ إلى الاقتراض الخارجي من أجل سد الفجوة التمويلية بسبب قصور الادخارات المحلية في تلبية الاحتياجات اللازمة لتمويل الاستثمارات.

7. دراسة ملحم (2008) بعنوان: **(المديونية الخارجية وعلاجها من منظور الاقتصاد الاسلامي)**، هدفت الدراسة الى بيان اثر الديون الخارجية على اهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في دول العالم الاسلامي عامة وفي الاردن بشكل خاص للفترة الواقعة بين (1990-2004)، واوضحت الدراسة ان اثر الديون الخارجية كان سلبيا وادى الى مزيد من الفقر والبطالة في دول العالم الاسلامي بما فيها الاردن. ولقد تعرضت هذه الدراسة لاهم الحلول المطروحة لحل ازمة مديونية الدول الخارجية والتي لم تنجح في حل الازمة ،بل كان لانتهاج سياسات التصحيح واعادة جدولة الديون اثاراً سلبية كبيرة عمقت من مديونية العالم اجمع، فكان لابد من البحث عن حلول شرعية لحل أزمة المديونية الخارجية. وطرحت الدراسة حلولا وقائية للحد من وصول الدولة الى اللجوء للقروض الخارجية، وذلك من خلال فرض الضرائب في أموال الاغنياء ،وبعض العقود الشرعية التي توفر للدولة حاجتها من الايرادات، وبينت الدراسة دور السياسة الشرعية في حل الأزمات الاقتصادية في الاسلام، وفي باب تقديم المصلحة العامة على الخاصة طرحت الدراسة مسالة رؤوس الأموال الهاربة وامكانية تقييدها وارجاع جزء منها حسب حاجة الدولة.

8. حريتي (2006) بعنوان: **اشكالية الديون الخارجية واثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة**، هدفت الدراسة الى بيان التطورات والتغيرات الناتجة في حجم وهيكل تلك الديون ،وتقييم اعبائها من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية ،كما بينت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاثار السلبية الناتجة عن الزيادة في المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية.وتضمت الدراسة مشكلة الديون الخارجية لعدد من الدول العربية المدينة مع التركيز على حالة الجزائر ،ولابد من الاشارة هنا الى ان هذه الدراغسة تناولت المدة(1985-2005).وتوصلت الدراسة الى مجموعة نتائج من اهمها :ان المعيار في الحكم على سلبية او ايجابية الاقتراض الخارجي يتوقف على كيفية تخصيص الموارد المالية المتاتية من هذا الاقتراض والنتائج المتربية عنه ،وان توسيع مساحة العمل العربي المشترك قد يساهم الى حد ما في علاج ازمة المديونية العربية.ولم تتعرض الدراسة للحلول والبدائل الشرعية.

9. دراسة جنوحات (2006): **بعنوان: إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة**، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آثار المديونية على الاقتصاديات العربية. وتم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي والاستقرائي للوصول إلى أهداف الدراسة. وأظهرت النتائج إنّ اللجوء إلى الاقتراض الخارجي ليس بالضرورة سلبيا أو إيجابيا وإنما يتوقف ذلك على كيفية تخصيص الموارد المالية المتأتية عن هذا الاقتراض والنتائج المترتبة عنه، إذ أثبت العديد من الدراسات والبحوث أنّ الدول التي تعرضت لأزمات مديونية حادة قد خصصت الأموال المقترضة فيها لتمويل الاستهلاك والاستثمارات غير المنتجة، وإن تفاقم أزمة المديونية الخارجية في البلدان العربية المدينة، تعود بشكل كبير إلى عدم وجود إستراتيجية واضحة للاقتراض الخارجي.

10. سميران (1991) بعنوان:**الديون الخارجية بين الاسلام والنظم الوضعية**، هدفت الدراسة الى بيان احكام القرض قبل الاسلام وبعده ،كما بينت موقف الاسلام من نظام الاقتراض بفائدة ،والدواعي التي تحمل على الاستدانة الخارجية،واثار الديون الخارجية على الاقتصاد الوطني .وتضمنت الدراسة مشكلة الديون الخارجية التي تواجه بعض الدول.واختتمت الدراسة بمبحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تطبيقي عن اثر الديون الخارجية على الاقتصاد الاردني.وتوصلت الدراسة الى مجموعة نتائج من اهمها :الاشارة لبعض الحلول التي تعالج مشكلة الديون الخارجية من وضعية واسلامية.

11. خرابشة (1981) بعنوان:**نظرة الاسلام للديون الخارجية واثر هذه الديون على الدول النامية**، هدفت الدراسة الى بيان مضار واثار هذه المشكلة على التنمية الاقتصادية من خلال استخدام بعض من المؤشرات الاقتصادية، وتضمنت الدراسة مشكلة الخارجية التي تواجه الدول النامية ،وتناولت تطور الديون الخارجية لاكثر من ثلاثين دولة اسلامية من الفترة (1978-1983). وتوصلت الدراسة الى مجموعة نتائج من اهمها :ان امكانية الخروج من ازمة الديون الخارجية تتوقف بالدرجة الاولى على الاعتماد على النفس من خلال المقدرة الاقتصادية للمجتمع والاستفادة من الموارد المتاحة وحسن استغلالها ،وزيادة التكوين الراسمالي من خلال عدة طرق،كما يمكن ان يكون التمويل بالمشاركة هو البديل للقروض الربوية.

(2-3-2) الدراسات الأجنبية

1. دراسة (al-adayleh radi and other, 2014) بعنوان: (**the structure of public debt in jordanand it s im pact on ecomic growth(1980-2012)**، هدفت الدراسة البحثية الى تحليل هيكل الدين العام في الاردن وتاثيره على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2012). وذلك من خلال استخدام بعض الأساليب الاحصائية منها:منهجية التكامل المشترك لجاهانسون،واختيار نموذج تصحيح الخطا ،واستخدام طريقة المربعات الصغرى. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من اهمها: ان القروض الخارجية لها تاثير سلبي على النمو الاقتصادي ،وبالمقابل كان تاثير الدين الداخلي ايجابيا على الناتج المحلي الاجمالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. دراسة (musebu sichula,(2012 بعنوان (debt overhang and economic growth in hipc countries,in ternational journal of economic of finance)، هدفت الدراسة البحثية الى اظهار عبء الديون وتراكمها وتاثيرها على تخفيف الديون في بعض الدول الافريقية ،وذلك من خلال استخدام نموذج اقتصادي قياسي للوصول الى ذلك الهدف. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من اهمها:ان الديون اظهرت نموا ايجابيا في الناتج المحلي الاجمالي وهذا النمو قد يكون راجعا الى عوامل اخرى مثل نمو الصادرات ،كما وتوصلت الدراسة الى ان الديون الثقيلة بالنمو سلبية ،وهي تؤدي الى تاكل الثقة في الاصلاحات الاقتصادية.

3. **دراسة (Karagol, 1999)** بعنوان: (**The Causality Analysis of External Debt Service and GNP: The case of Turkey**)، هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين خدمة الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في تركيا للفترة من 1956-1996، حيث تم استخدم تقنية التكامل المشترك المتعدد، وأظهرت نتائج الدراسة أن العلاقة عكسية بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

(2-3-3) التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت معظم الدراسات السابقة بالحديث عن أثر المديونية الخارجية على الاستقرار السياسي في الوطن العربي مثل دراسة حوامدة (2013)، بينما تناولت دراسة رضا (2011) دراسة قياسية لأثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي. وتشابهت دراسة عبد الهادي (2012) تناولت الآثار الاقتصادية للمديونية الخارجية حالة الأردن (1990-2011) كما تشابهت مع دراسة، ودراسة عبد (2008) تحدثت عن أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها وسبل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجابهتها، وتشابهت مع دراسة جنوحات (2006): بعنوان: إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، دراسة (Karagol, 1999).

تشابهت الدراسة الحالية مع دراسة ملحم (2008) حيث تناولت (المديونية الخارجية وعلاجها من منظور الاقتصاد الاسلامي)، بينما **امتازت الدراسة الحالية** بالتعرف على المديونية الخارجية وسبل معالجتها من منظور إسلامي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

المديونية الخارجية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3-1) المقدمة:

تواجه العديد من الدول المشاكل والتحديات في المسيرة التنموية وندرة رأس المال النقدي، مما يؤدي إلى أزمة التمويل والدين الخارجي بسبب قلة حجم المدخرات المحلية، ووجود قصور في معدلات الادخار المحلية. لذلك نجد هذه الدول تلجأ للقروض الخارجية ومن هنا تبدأ مشكلتها مع الديون وخاصة المديونية الخارجية.

حيث تؤدي المديونية الخارجية إلى إعاقة في عملية التنمية الاقتصادية لما لها من انعكاسات سلبية، حيث أن الكثير من الدول اضطرت إلى تأجيل تنفيذ مشاريعها الاستثمارية وخفض معدلات الاستثمار فيها، وذلك بسبب نقص السيولة والموارد الأجنبية؛ مما أدى في النهاية إلى مزيد من المديونية بمختلف أشكالها: تجارية، أو مالية لذا أصبح من الضروري صياغة سياسات جديدة تؤسس لمناخ استثماري ملائم للدول المقترضة والتصدي للانعكاسات السلبية لهذه التحولات (من فقر وتهميش وتبعية للمؤسسات المالية الدولية)، والعمل على السير وفق المنظور الإسلامي للمعالجة والحد من المديونية الخارجية (العضايلة وآخرون، 2015: 515).

أصبحت الدول في ظل المديونية الخارجية مجبره على كيفية معالجة الدين الخارجي، ولعل من سبل معالجة المديونية التي يمكن ان تتبعها الدول المقترضة أن تعيد النظر في استراتجياتها التنموية على النحو الذي يؤهلها لبناء تنمية مستقلة معتمدة على الذات، تمكنها من تحسين وضعها في النظام الاقتصادي العالمي. ولهذا تكمن ضرورة العمل على مواجهة أزمة المديونية على كافة الأصعدة؛ ابتداءا بمبادرة القيام بإصلاحات عميقة لرفع مقدرتها على التمويل المحلي، وتقليل اعتمادها على الاقتراض الخارجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3-2) مفهوم المديونية الخارجية

تعرف **المديونية الخارجية** بإجمالي الديون التي تستحق بزمن محدد إلى قيمة الالتزامات التي تم التعاقد عليها، والتي بموجبها تلزم مواطنوا البلد بدفع قيمة تلك الديون الى أفراد غير مقيمين في البلد، والتي تلزمهم بتسديد تلك الديون مضافاً إليها الفوائد المستحقه ان وجدت (المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، 2000).

وكما تعرف **المديونية الخارجية** بأنها: مقدار الخصوم التقاعدية المنصرفة والقائمة في أي وقت بعينه على المقيمين في بلد ما والواجب دفعها للمقيمين خارج البلاد مع تحديد الأقساط لسداد الأصل مع الفائدة او بدونها (عجام وسعيد، 2006: 30).

وكذلك يقصد **بالمديونية بأنها** تلك العملية التي تتميز بحركة تدفقات رؤوس الأموال في اتجاه البلدان المقترضة من البلدان الدائنة، وعند اتقطاع حركة التدفقات تحدث أزمة المديونية الخارجية، ويكون سبب هذا الانقطاع في أغلب الأحيان راجعاً إلى عدم مقدرة البلد المدين على الوفاء بالتزامته الخارجية (قحايرية، 2000: 15).

وتعرف أيضا **الديون الخارجية** على أنها قيمة الالتزامات القائمة والموزعة، في أي فترة من الزمن، للمقيمين في دولة معينة تجاه غير المقيمين لدفع الأساس مع وبدون فائدة أو بدون أساس (العباس، 2004: 10).

وتعرف المديونية الخارجية: اتفاق بين الحكومة أو إحدى مؤسساتها وبين مصدر خارجي للحصول على موارد مالية أو حقيقية، مع التزام الجانب المدين بإعادة تسديد تلك الموارد والفوائد المستحقة عليها خلال مدة زمنية يتم الاتفاق عليها عند القرض (المهايني، 1999: ص87).

ويعرف الباحث **المديونية الخارجية:** على أنها المعرفة الكاملة والكافية للالتزامات المالية الخارجية للدولة، والتي تشمل ديون الحكومة، وديون البنك المركزي، وديون المؤسسات العامة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والخاصة المضمونة أو غير المضمونة من طرف الحكومة، وتشمل ايضا العمليات المالية الأخرى للأعوان الاقتصاديون مثل الاستثمار المباشر.

(3-3) الاستعراض التاريخي للمديونية الخارجية

عندما توقفت الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار الى ذهب في السبعينات وتوقف أسعار الصرف الثابتة بدأ ظهور أسعار الصرف المرنة، ونشأة الديون الخارجية نتيجة الفجوة بين دول الشمال المتطور ودول الجنوب النامية، وارتفاع معدلات التضخم الى حوالي عشرة نقاط، وبالتالي استمرارية مصلحة التبادل التجاري الى دول الشمال وارتفاع أسعار منتجاتها بشكل ملحوظ، واتجهت أسعار المواد الخام الى انخفاض نسبي، كما نتج عن بعض الاضطرابات السياسية وأزمة البترول الأولى في حرب مصر عام 1973م، عدم استقرار نقدي واقتصادي، فضلاً عن ارتفاع أسعار البترول التي أدت الى اعادة توزيع احتياطيات البترول حيث انتقل جزءاً منها الى الدول المصدرة، وبالتالي ارتفاع نسبة دخلها من العملات الأجنبية التي لم تستطع استيعابها، مما نتج عنه اعادة تدوير الفائض لهذه الدول المنتجة للبترول وتوظيفها في الدول النامية والعاجزة صناعياً، وبالتالي تولت البنوك المختلفة العالمية هذه المهمة (ليال، 2008: 17). ويعود تاريخ المديونية الخارجية في الدول النامية الى تاريخ علاقتها مع الدول الصناعية المتقدمة، ويمكن تقسيم الفترات التاريخية الى ما يلي: (القيسي، 2002، 150)

1- مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية:

فرضت الأوضاع الاقتصادية نفسها عند نهاية الحرب العالمية الثانية والمؤسسات الاقتصادية الدولية، وكان لها تأثير كبير في التطورات اللاحقة للنظام الاقتصادي العالمي، ولقد ظهرت هذه الاحداث عندما وضعت الحرب أوزارها ولم تكن مطروحة في السابق، ولهذه الاحداث أثر كبير في اتجاهات السياسات الاقتصادية اللاحقة وهي تمثل مع المؤسسات الدولية المنشأة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نقطة بداية للنظام الاقتصادي الدولي المعاصر. وتميزت هذة المرحلة بتصدير كثيف للرأس المالي وبدأت منذ عام (1920م)، وكذلك شهدت نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن التاسع عشر تطوراً مفرطاً في ديون الامبراوطورية العثمانية ومصر وأدى ذلك إلى أزمة الديون. أما في بداية القرن العشرين وعقب انتهاء الحرب العالمية الأولى فقد تم تحديث الحركات الرسمية للمديونية، وكانت الولايات المتحدة هي الدائن الأساسي لبقية العالم.

2- **مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الثمانيات:**

وشهدت هذه المرحلة تغيرات كثيرة وتم صياغة نظام اقتصادي دولي جديد وبدأ من التوقيع على اتفاقية (بريتون وودز)، وهذا النظام وضع اسعار ثابتة للصرف قابلة للتحويل ضمن حدود معينة، فالنمو الاقتصادي والأمن الاجتماعي الذي جاء بعد الحرب العالمية الثانية كان يخضع لمتطلبات العلاقات الاجتماعية من القوى الديمقراطية الأكثر قوة، وهذا يعد من افرازات مجموعة المشاريع الاجتماعية والاستعمارية لقوى الشرق والغرب والجنوب(الغزالي، 2004: 110).

3- **مرحلة الثمانيات وحتى الوقت الحاضر (مرحلة الازمة):**

لقد عاد منطق الحكم في هذه الحقبة الزمنية الى سيطرة رأس المال الأحادي في مختلف دول العالم بعد تلاشي التوازنات السابقة، حيث تم اغراق بعض الدول بمديونيات خارجية كبيرة لأغراض اخضاعها الى سيطرة رأس المال التراكمي للدول الرأسمالية العالمية، وقد ساهم التحكم في رأس المال المحتكر من البلدان الرأسمالية في تهميش المكاسب التاريخية للشعوب البسيطة عبر المؤسسات المالية الدولية العريقة، حيث ساهمت الأنظمة الرأسمالية في بسط نفوذها بشكل قوي على معظم الأنظمة المالية في دول العالم (زحريتي، 2006: 15).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3-4) مؤشرات المديونية الخارجية

هناك العديد من المؤشرات التي تعمل على اكتشاف مخاطر المديونية، والمساعدة على إدارة المديونية ومنها (العباس، 2004: 29):

1. **مؤشر الدين إلى الصادرات:**

ويعبر عنه بنسبة الديون الكلية الخارجية الى الصادرات لنفس البلد في فترة زمنية محددة، واذا ما بلغت الديون الخارجية أكثر من قيمة الواردات تصبح الدول تعاني من عدم القدرة على الالتزام بالاموال تجاه الدائنيين الخارجيين لأنها تفتقر الى العملات الصعبة نتيجة الارتفاع النسبي للديون مقابل الصادرات (Adepoju,2007).

2. **مؤشر الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي:**

ويعبر عنه بنسبة الدين المستحق الى نسبة الناتج المحلي الاجمالي، حيث يتم حسابه من خلال نسبة موارد الدولة المقابلة للديون، وبمعنى أخر نسبة الناتج المحلي الاجمالي الى الديون المستحقه في فترة زمنية محددة، واذا ما كانت نسبة السلع المصدرة من الناتج المحلي الاجمالي أقل من نسبة الدين فان ذلك يدل على انخفاض الناتج المحلي الاجمالي وتراكم الديون.

3. **مؤشر القيمة الحالية للدين في ضوء الدخل الحكومي:**

ويعبر عنه بنسبة الجباية الحكومية مقارنة بقيمة الدين، وفي حال ارتفاع نسبة خدمة الدين من خلال تلك الجباية الحكومية فان ذلك مؤشر على ضعف تلك الجباية الحكومية وستواجه مشاكل في المستقبل القريب اذا ما امتدت تلك العملية لسنوات عديدة (خلف، 2007: 120).

4. **مؤشر خدمة الدين إلى الصادرات**

وهو يعبر عن نسبة الصادرات الموظفة في خدمة الديون، وهو مؤشر استدامة بحيث يضعف في حال كانت الصادرات اقل من مقتضايات خدمة الدين، وهذا المؤشر يتحدد بارتفاع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسعار الفائدة أو انخفاضها، وبالفترة الزمنية الأجلة لتلك الديون، وبالتالي فان ارتفاع نسبة الديون قصيرة الأجل تسبب ارتفاع في مستوى خدمة الدين وبالتالي هشاشة تلك العمليات في معالجة المديونية.

5. مؤشر الاحتياطي إلى الديون القصيرة

ويعبر عن نسبة السيولة النقدية من احتياطي العملات الاجنبية في البلد والتي تكون ضمن صلاحيات تصرف الدولة الى نسبة مخزون الديون القصيرة الأجل.

(3-5) المبادئ الأساسية للديون الخارجية

وهي مجموع من السلوكيات التي يقوم بها المقترض والتي تعطي صورة حسنة للمدين لدى الدائنيين، فحسب منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ترى أن "التسيير الجيد والفعال للديون الخارجية يمكن أن يكون وسيلة لتخطي العقبات وتفادي مثيلاتها في المستقبل والتخفيض قدر المستطاع من تكلفة القرض وتحقيق استعمال أمثل للموارد الخارجية.(CNUCED,1990)

أولاً: المبادئ الأساسية للتسيير الجيد للديون الخارجية

منذ خضوع الدول للسياسات المالية في الأنظمة الليبرالية التي اعتمدت على مبدأ انسحاب الدولة من الأنشطة الأقتصادية فان عناصر النفقات المتضمنة في الموازنة الرأسمالية باتت غير مهمه في المشاريع الاستثمارية التنموية، وما تتضمنه النفقات في تلك الموازنة يقتصر على الخدمات الأساسية في البنية التحتية مثل المباني والمنشآت واستملاك الأراضي،والاجور والرواتب بعيدا عن التنمية الاقتصادية الوطنية، أو تحفيزها حيث أن الانفاق الكبير على مشاريع البنية التحتية بالمقارنة مع حجم الاستثمار المباشر في تلك البلدان لا يؤدي الى التنمية المستدامة حتى ولو وفر وظائف بشكل غير دائم، وخاصة عندما تكون تلك المشاريع معتمدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الديون ولا تساعد على ايجاد منتجات جديدة تزيد من مستوى الدخل وبالتالي تزيد من مشكلات المديونية وتفاقم مشكلات الميزانية (الغزالي، 2004).

ثانيا التمويل الخارجي: إن وفاء الدولة بالتزاماتها تجاه هذا التمويل أي الوفاء باقساط الديون والفوائد، وخدمة هذة الأقساط في وقتها المحدد، يتطلب وجود فائض في الميزان التجاري للدولة المعنية، ولهذا تلعب سياسة الاقتراض الاجنبي دوراً هاما في تحقيق هذا الفائض عن طريق مساهمتها في نمو وزيادة الصادرات وتخفيض الواردات. ومن هنا لا بد من التفرقة بين القروض لغايات الانتاج، والقروض الخارجية غير المنتجة بحيث تستخدم قروض الانتاج في شراء وبناء وسائل الانتاج، وهذا النوع من القروض الخارجية يمكن أن يساهم في خلق الفائض في الميزان التجاري، أما النوع الثاني في القروض الخارجية فهي تلك القروض التي تستخدم في اغراض أخرى مثل القروض التي تستخدم لتمويل شراء السلع الاستهلاكية أو للحصول على المعدات العسكرية والاسلحة وغيرها.

ثالثا: تحديد مستوى أقصى للديون

تظهر فعالية التسيير الجيد في تحديد مستوى اقصى للديون الخارجية ومراعاة شروط القروض المتحصل عليها ومحاولة التوفيق بين الاهداف الاقتصادية للتنمية والعجز المالي وتحديد المدى الذي لا يمكن تجاوزه في الاقتراض الخارجي.

ان الاعتماد على الاقتراض الخارجي يجب أن يبقى في حدود قدرة البلد على تسديد أصل الديون والفوائد (خدمة الديون)، وهذا يتطلب من المسؤولين إدارة الديون، ووضع استراتيجية استدانة مدروسة ومفصلة فيما يخص تحديد مستوى الدين القائم وتركيب استحقاقاتة وتسلسل المدفوعات الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3-6) استدامة المديونية الخارجية

وتعني عدم قدرة المستدين على الايفاء بحقوق الدائن، ومن البديهي أن تنشأ المديونية من وجود زائد في الدخل لدى فئة معينة من البلدان مقارنة بنسبة الاستهلاك والاستثمار بينما في المقابل تكون هناك دول لا تحضى بدخل كافي لتغطية احتياجاتها الأساسية من الاستهلاك، وتبدأ مشكلات المديونية بالظهور في حال عدم قدرة المدين على تغطية الديون المستحقة للدائنيين نتيجة عدم امتلاك تلك الدول للأصول الكافية لتغطية تلك الديون، ولهذا السبب تحتاج الدول المدينة الى حكمة في ادارة الديون الخارجية للتخفيف من مخاطر تلك الديون والمحافظة على مستوى مقبول لاستدامتها (العباس، 2004: 120).

(3-7) أدوات استدامة المديونية

يستند تحليل استدامة مديونية الدول النامية على تطوير خطط الأجل المتوسط، وبناء مؤشرات المديونية لتحديد مشاكل السيولة والملاءة المالية، وتعتبر هذه الأدوات والمؤشرات جزءاً هاماً من الإدارة الفعالة للمديونية، ومؤشرات إنذار مبكر لتفادي مشكلات المديونية. ويمكن تعريف الملاءة على المستوى الوطني، بأنها مقدرة البلد على الوفاء بالتزامات المديونية على أساس مستمر وتكون الدول مليئة عادة إذا كانت القيمة الحالية لصافي مدفوعات الدين لا تفوق القيمة الحالية للتدفقات الجارية مطروحاً منها الواردات، وتتوقف الدول عن الدفع عادة قبل هذه النقطة بكثير نتيجة ارتفاع تكاليف خدمة المديونية، وعليه فإن القيد الذي يحدد الملاءة هو القابلية العملية للدفع بدلاً من المقدرة النظرية للدفع.

ويعتبر نقص السيولة النقدية من ابرز أساسيات استدامة المديونية، حيث عدم قدرة البلدان على تغطية جميع التزاماتها تجاه المديونية الخارجية نتيجة نقص في أصول السيولة النقدية، وبالتالي عدم الملاءة المالية وعدم القابلية للدفع، وقد تنشأ بعض المشكلات نتيجة عدم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثقة الدائنيين بالمدينيين في الوفاء بالمستحقات المترتبة عليهم فيلجأون الى تنفيذ معاملات تشكل ضغط على الاحتياطي الخارجي لتلك البلدان، أو بسبب زيادة سعر الفائدة وانخفاض مستوى الدخل أو ارتفاع أسعار الواردات (العباس، 2004: 62).

(3-8) سبل مواجهة أزمة المديونية الخارجية

إن إشكالية المديونية الخارجية ترتبط بمتغيرات محلية الى جانب المتغيرات العالمية يتطلب التخلص من اعبائها اعتماد سياسات اقتصادية قصيرة الأمد تحقق معدلات نمو متسارعة، وأخرى بعيدة الامد تستهدف التحول في هيكل وحجم المدخرات المحلية، وكذلك نمط الصادرات في الدول المقترضة، وبذلك تنعكس وتؤثر هذه السياسات في الادخار والاستثمار والصادرات والاستيراد، أي في منهج تحليل الفجوتين باتجاة التوازن عند مستويات مرتفعة؛ اذ ان عدم التوازن وفق تحليل نموذج الفجوتين يعد بمثابة البيئة الاقتصادية التي ساعدت على حفز المتغيرات المؤدية للمديونية الخارجية. كما أن معالجة مأزق المديونية لا يعتمد على المتغيرات قصيرة الامد التي لا تخرج عن جدولة الديون في زمن استحقاقاتها الحاضرة الى امد قريب قادم، لتعود المشكلة بعد زوال المتغيرات المحيطة بها انما يفترض اعتماد حلول اشكالية المديونية الخارجية على متغيرات بعيدة الامد لا تقتصر أثارها في مكونات محلية بقدر اعتمادها على متغيرات خارجية ايضاً، فلا بد اذاً من الارتفاع بحصيلة الدول المقترضة فضلاً عن اعتماد سياسات اقتصادية للانتاج على الصعيد المحلي وتحقيق التنافسية للسلع على الصعيد العالمي الامر الذي سيؤدي الى اعادة اتجاة معدل التبادل التجاري لمصلحة الدول المقترضة، فضلا عن اعتماد سياسات اقتصادية عربية تستهدف برامجها التنموية القطرية الاتجاهات التكاملية في استخدام الموارد الاقتصادية، بما يؤدي الى الوصول الى مشاريع تتمتع بسعات اقتصادية مثلى، ويعظم حجم الناتج المحل الاجمالي ويقلل نسبياً الحاجة الى القروض الخارجية (عبد، 2008: 12).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3-9) مستويات المديونية

للمديونية مستويات عدة يمكن اتباعها للحد منها، وقد تكون سبل المعالجة على المستوى العالمي، والإقليمي (جنوحات، 2006: 71):

بالنسبة لمعالجة المديونية الخارجية على **المستوى العالمي** يجب أن يتوفر جهة تحتضن جميع المدينيين لمواجهة الدائنيين، وذلك للدفاع عن مصالحهم وتطلعاتهم المشروعة وجهودهم التنموية لتحقيق التطور والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومثال ذلك النادي الدولي الذي يشمل جميع المدينيين، ويتم فيه مناقشة جميع الأمور المتعلقة بالأزمة المالية العالمية مثلاً وافرازات العولمة على البلدان النامية، وايجاد أساليب وطرق لحماية الاقتصاديات الضعيفة من الدول الرأسمالية المتقدمة، ويجب أن يتسع هذا النادي الدولي ليشمل كل المدينين، صغيرهم وكبيرهم، والسعي لأيجاد مجموعة من المعايير المناسبة للقضاء على مشاكل المديونية ، ومن أمثلة ذلك تجميد سداد تلك الديون لفترة زمنية متفق عليها لأتاحة الفرصة أمام تلك الدول تحقيق مكاسب للتنمية المحلية والقدرة على سداد تلك الديون بطرق ميسرة وتخفيف أعبائها، ويمكن الغاء بعضها أو الدفع بالصادرات الى الدول الدائنة، لتحميل جزء من المسؤولية الى الدول الدائنة.

أما على **المستوى الأقليمي** فيمكن العمل على تدعيم التكتلات الاقتصادية والتعاون بين هذه الدول الاقليمية اقتصادياً مثل البلدان العربية، ومناقشة أزمة المديونية لتلك البلدان ومحاولة علاجها أو التعاون في التخفيف من أعبائها، مثل التشجيع على التبادل التجاري فيما بينها دون وسيط ثالث، واستثمار المواد الأولية التي تنتجها أو تشجيع البلدان التي تنتجها ودعمها للحصول على اسعار مناسبة ومجزية لصادراتها ودعم قوتها الشرائية في الأسواق الدولية والاقليمية، وكذلك تشجيع تدفق الأموال من الدول النفطية التي يتوفر فيها وفرة أو فائض في رأس المال الى الدول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الضعيفة لحل مشكلات العجز المالي فيها، في اتفاقات وتعاون مناسبة تعود بالنفع على الجانبين، كما تشمل اجراءات حل المشكلات المتعلقة بالمديونية الخارجية على المستوى الاقليمي تبادل الخبرات والتكنولوجيا الحديثة والمعارف المتوفرة بعيداً عن سيطرة الشركات الدولية الكبرى متعددة الجنسية.

(3-10) كيفية إلغاء المديونية الخارجية:

لغاية عام (1988) كانت الدول الغربية هي الدول التي تقدم القروض للدول النامية، وتعمل على اعادة جدولة الديون حسب اعتبارات وبرامج زمنية تقليدية، وقد انقسمت وجهات نظر بعض الدول المتقدمة من حيث زيادة المساعدات أو إلغاء الديون، وخاصة اذا كانت هذه الديون تتعلق بالأمور العسكرية التي للدول المتقدمة مصلحة فيها.

أما الديون المدنية المخصصة للتنمية فيتعين إلغاء نسبة منها تتناسب مع درجة النمو، خاصة إن لم يسهم هذا النوع من القروض في تحسين الصادرات الكفيلة بسداد الدين، وفي الوقت الحاضر يتم الإلغاء على أسس مختلفة تماما تثير المخاوف وتخلق جواً غير مريح، يلاحظ أن نسبة إلغاء الديون تصل حسب بنود كولونيا إلى أكثر من (90%) من حجم الديون الخارجية (نعوش، 2004: 15).

(3-11) الآثار الاقتصادية للمديونية الخارجية

تلعب القروض الخارجية دوراً هاماً في اقتصاديات الدول النامية، حيث يرى البعض أن القروض الخارجية تستغل في الإنتاج وتنمية الصادرات وإحلال الواردات وفي النهاية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي والمدخرات الوطنية، وينعكس ذلك إيجابياً على ميزان المدفوعات، في حين يرى البعض الآخر أن القروض الخارجية لا يتم استخدامها بشكل جيد ولا يتم توجيهها إلى قطاعات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إنتاجية، وإنما يتم تحميل الأجيال القادمة تبعات هذه القروض وما يترتب عليها من أقساط وفوائد (عبد الهادي، 2012: 16).

(3-12) أشكال تبعية الاقتصاديات العربية بسبب المديونية الخارجية

مرت الظروف العربية الاقتصادية بظروف تبعية استثنائية نتجت عن سياساتها الاقتصادية التنموية التي أدت الى المديونية الخارجية، واستنزاف احتياطي العملات الاجنبية وانهيار سعر الصرف المحلي أمام أسعار العملات الاجنبية، وانهيار القيمة الفعلية للأجور، وبناء على توجيهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اتخذت البلدان العربية اجراءات تحت مسمى الاصلاحات الاقتصادية مثل زيادة الضرائب غير المباشرة مما أدى الى ارتفاع تكلفة وسعر معظم السلع الاساسية، مع تخفيض الانفاق الحكومي على خدماتها المقدمة، كما رفعت دعمها عن الانتاج المحلي والصناعات والصادرات الوطنية، وتحرير التجارة بأشكالها المختلفة الداخلية والخارجية، وتسهيل دخول البضائع الاجنبية للسوق المحلية بازالة الحواجز الجمركية، ومن أشكال التبعية الاقتصادية للبلدان العربية بسبب المديونية الخارجية هي: (سمارة، 1999م).

أولاً: التبعية التجارية

تعرضت الدول العربية المدينة للتقلبات الاقتصادية العالمية، واصبحت تخضع معدلات نموها الاقتصادي للسيطرة الكاملة من قبل الطلب العالمي، ومن المعروف أن الصادرات وتنوعها للدول المختلفة هو المورد الأساسي للدخل في تلك البلدان ، ولكن الدول العربية لم تتنوع صادراتها بل اقتصرت على نوع أو نوعين فقط من المواد الأولية، وتتركز في مادة واحدة أو مجموعة من المواد المحددة، لذلك نشأت التبعية الاقتصادية للدول العربية منذ بداية الاستعمار وتطورت بعد الاستقلال السياسي لمعظم الدول العربية، وخاصة بعد ارتفاع نسب المديونية الخارجية، نتيجة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متطلبات التنمية والتي تأثرت بعوامل داخلية وخارجية، وكل هذه العوامل ساهمت في زيادة التبعية المالية لتلك البلدان العربية.

ثانياً: التبعية المالية

تحتاج الدول العربية من أجل تنفيذ خططها التنموية الى المال، وبالتالي تلجأ الى الديون الخارجية لتغطية تلك النفقات سواءً كان ذلك سبب أم نتيجة، فالحاجة الى رأس المال من الدول العربية دفعها الى فتح المجال أما رؤوس المال الأجنبية للدخول الى أسواقها، حتى الدول النفطية ذات الدخول المالية والفوائض المرتفعة أصبحت تعاني من نوع من التبعية من خلال اندماجها في مؤسسات المال الرأسمالية الدولية، كما جلب اليها المخاطر المعرضه لها باحتمال تجميد تلك الأموال من قبل الدول المتقدمة كما حدث مع العراق وليبيا.

ثالثاً: تبعية النقل الافقي للتكنولوجيا:

زادت التبعية الاقتصادية في نقل التكنولوجيا للدول العربية حيث أن طبيعة تلك الصناعات لا تتناسب مع الطبيعة الانتاجية لهذه الدول، حيث عمدت الى استيرادها من الدول المتقدمة كونها لا تستطيع انتاجها أو تنميتها وطنياً أو اقليمياً أو قومياً، حيث لها اعتقاد بأن ذلك سيوفر الوقت والجهد والنفقات.

ان البلدان النامة المدينة ومنها البلدان العربية تتعرض للهيمنة المالية الجديدة، بعد أن تم توريطها في مديونية مفرطة، كما تأخذ هذه الهيمنة شكلاً خطيراً تمثل في استحواذ المستثمرين الاجانب للاصول الانتاجية الاستراتيجية التي بنتها هذه الدول عبر جهودها الانمائية خلال سنوات طويلة وشاقة على نحو يعيد لها السيطرة الاجنبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3-13) الدول النامية والمديونية الخارجية:

في القرن الماضي اتجهت الدول النامية الى طلب قروض من الدول المتقدمة، وغرقت في أزمة من الديون الدولية نتيجة تخبطها في فترات تسديدها وتلاعب الدول المدينة في برمجة تلك الديون، حتى وصلت هذه المشكلة الى الدول النفطية، حيث لعبت الدول المتقدمة دور المنقذ دون مراعاة لقدرة تلك الدول النامية على سداد الديون في المستقبل، وذلك لتشجيع تصدير الانتاج والاستثمارات المختلفة (عبده،1991: 30)، وفي عقد الثمانينيات ظهرت أزمة الديون الخارجية، وخاصة في بعض الدول التي عجزت عن تسديد ديونها الخارجية، ثم اللجوء الى إعادة جدولة تلك الديون الخارجية، وقد ساهم الركود الاقتصادي في تفاقم تلك المشكلة حيث لم تستطع الدول الرأسمالية استرداد تلك الديون، وساهم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ايجاد حلول لتلك المشكلات لأسترداد ديون الدول المتقدمة، وفي الوقت نفسه اتجهت الدول المدينة في البحث نحو أساليب وطرق يمكن من خلالها تسديد تلك الديون والخروج من هذه الأزمة.

(3-14) المطلب الأول: المديونية الخارجية الأردنية

ظهرت أزمة المديونية الأردنية بشكل واضح وبدأ أثرها على الأمن الوطني منذ عام (1988) وبداية التسعينات، حيث أصبح الأردن مثقل بالديون وشبه غير قادر على الاستيراد والوفاء بالتزاماته المالية، وخدمة هذه المديونية تجاه الدول الدائنة، ونفاذ احتياطي البنك المركزي من العملات الصعبة، وما زال الأردن لغاية الآن يعاني من المديونية الخارجية التي تحد من عملية التنمية الاقتصادية، وقد لجأ الأردن للمديونية الخارجية نظراً للعديد من الأسباب منها (نجادات، 2012: 31):

1. أسباب سياسة تتعلق بتاريخ الاردن منذ التأسيس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد كان اقليم شرق الاردن خاضع للحكم العثماني قبل تأسيس الامارة عم 1921م الذي بسط سيطرتة عليه، ولم يكن للأردن وضع مستقل من النواحي الاقتصادية أو السياسية ثم جاء الانتداب البريطاني وما ترتب علية من استنزاف لموارده، واستقلال الاردن عام (1946م) وما ترتب عليه من مسؤوليات سياسية واقتصادية جسام تمثلت في حرب (1948م) والتي القت أثار سيئة على الاقتصاد الاردني، وبدأ الاردن بناء المشاريع الكبيرة في ظل شح للموارد االطبيعية، وجاءت حرب (1967م) وما تمخض عنها من احتلال للضفة الغربية لتضيف للأردن تحديات كبيرة أربكت مسيرة التنمية، وإعاقة النمو، حيث نزح أكثر من 400 ألف مواطن الى الضفة الشرقية، ثم حرب الكرامة عام (1968م) والاحداث الداخلية في عام (1970م) والحروب في المنطقة مثل حرب لبنان وحرب الخليج الأولى والثانية وحرب الخليج الثالثة.

2. أسباب تتعلق بموقع الاردن الجغرافي (الجيوسياسي).

يوجد في الاردن بيئة اقليمية غير مستقرة مما رتب على الاردن اعباء مالية كبيرة لبناء قدراته الدفاعية والامنية الممثلة في شراء الاسلحة والمعدات العسكرية حيث وصلت نسبة الانفاق على بناء القدرات الدفاعية حوالي (29%) من الحجم الكلي للانفاق الحكومي عام (2015م).

3. أسباب طبيعية.

وتتمثل في افتقار الاردن للموارد الطبيعية وأهمها النفط، وما ترتب عليه من ارتفاع لأسعاره عالمياً وما يشكل من عبء على الاقتصاد، ونقص الموارد المائية التي تشكل تحدياً لمشاريع الزراعة الانتاجية، وارتفاع كلفة تأمين هذا المورد، وهذا يتطلب موارد مالية لاستغلال هذا العنصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. أسباب اقتصادية.

والمتمثلة في ضخامة حجم الاستثمارات الجاري تنفيذها، والمتمثلة في مشاريع البنى التحتية؛ أي مشاريع النقل والطاقة والمياة، وحزمة الأمان الاجتماعي بالمقارنة مع المتاح من المدخرات الوطنية، أي قصور الادخار المحقق عن الاستثمارات المخططة، اي الفجوة الادخارية وعجز الميزان التجاري نتيجة تزايد حجم المستوردات النفطية، مقارنة بحجم الصادرات خصوصاً بعد ارتفاع اسعار النفط عالمياً من السنوات خلال الفترة (200-2015) مما يعني استنزاف العملات الاجنبية باتجاه الخارج واعتمد الأردن سابقاً على القروض من الجهات الاجنبية الخاصة بدلاً من الحكومات والمؤسسات العربية، مما يعني شروط صعبة وفترتها قصيرة وفترة سماحها قصيرة، وسعر الفائدة أعلى، وانخفاض تحويلات العاملين في الخارج نتيجة للازمات الاقتصادية العالمية، وعجز الموازنة العامة للدولة المتعثرة، نتيجة زيادة النفقات الحكومية ونقص الايرادات والمساعدات في ظل الظروف الاقتصادية.

5. أسباب اجتماعية.

وتتمثل في الهجرات المتعاقبة على الاردن، والتي اثقلت كاهل الاقتصاد الاردني بكافة جوانبه التنموية والخدمية، حيث نزح الى الاردن العديد نتيجة الحروب التي حصلت في المنطقة.

(3-14- 1) استراتيجية ادارة الدين الخارجي الاردني

ارتكزت استراتيجية ادارة الدين الخارجي على سبعة محاور رئيسية وهي (فريز، 2009: 19):

1. المحور الاول: تغيير الهيكل الخارجي وهيكل الدين العام، ويهدف هذا المحور الى التحول من الاقتراض قصير الاجل الى الاقتراض المتوسط وطويل الاجل، وباسعار فائدة متدنية وتحويل جميع القروض ذات الاجل القصير الى قروض متوسطة وطويلة الاجل، والالتزام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعدم اللجوء الى الاقتراض قصير الاجل غير الميسر، وقد نجح الاردن في هذا المنهج بالاضافة الى التركيز على الدين الداخلي بدلاً من الاقتراض الخارجي سيما وان اسعار الفائدة على الدين الداخلي كانت اقل منها على الدين الخارجي.

2. المحور الثاني: اعادة جدولة الديون الرسمية مع اعضاء نادي باريس وغير الاعضاء في النادي، حيث عقد الاردن ستة اتفاقيات لاعادة جدولة ديونه مع الدول الاعضاء في نادي باريس، وقد غطت تلك الاتفاقيات حوالي 5 مليار دولار من الاقساط والفوائد، وتمكن الاردن من خلالها الحصول على شروط مميزة من حيث فترات السماح وآجال السداد، كما تم اعادة جدولة الديون مع الدائنين الرسميين غير الاعضاء في النادي حيث تم اعادة شراء هذه الديون بخصومات كبيرة وصلت الى 85 مليون دولار وتخفيض خدمته بشكل واضح.
3. المحور الثالث: هيكلة الديون التجارية لاعضاء نادي لندن، حيث تم اعادة جدولة الديون عن طريق اعطاء أجال مستقبلية لفترات سداد جديدة للبلدان المدينة، وهذه العملية مفيدة للطرفين حيث لا تتوقف مكاسب الدائنيين ولا تتوقف الدول المدينة عن الدفع كما أنها تعيد ترتيب أمورها المالية والتجارية من أجل القدرة على سداد تلك الديون.
4. المحور الرابع: الجهود والمساعي لشطب الديون، حيث تمكن الادرن بفضل جهوده في تعزيز عملية السلام في المنطقة في توقيع ثلاث اتفاقيات مع الولايات المتحدة الاميركية خلال الفترة (1994 –1997) لشطب الديون حيث بلغ حجمها (700) مليون دولار، وتوقيع اتفاقية مماثلة مع بريطانيا لطلب (70) مليون دولار عام (1994م).
5. المحور الخامس: "شراء الديون" شراء الديون بخصومات كبيرة قام الاردن خلال الفترة (1992–1997) بشراء جزء من ديونه الخارجية، وبخصومات كبيرة تراوحت بين (52 %–82%) كالديون البرازيلية والسويسرية والكورية وبعض ديون البنوك التجارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. المحور السادس: مبادلة الديون بحقوق ملكية (استثمارات محلية) وبخصومات عالية، وهذا يعني مقايضة الدين بأصول محلية من خلال منح الدائنيين حصصا في الشركات والمشاريع الاردنية، أو اشتراط توجيه جزء من موارد الخزينة للاستثمار في مشاريع انتاجية تنموية محددة، فقد وقع اتفاقية مبادلة ديون باستثمارات محلية مع ألمانيا وفرنسا وإسبانيا وبريطانيا وإيطاليا وسويسرا وفنلندا.

7. المحور السابع: اصدار قانون الدين العام وادارته خلال العام (2001)، دخل قانون الدين العام الجديد حيز التنفيذ اعتباراً من تموز 2001 بتطلعات السياسة المالية في تحقيق أعلى درجات الكفاءة في ادارة الدين الخارجي والداخلي، ومن ابرز ما ورد في القانون تحديد سقوف على الدين العام تتوافق مع المعايير العالمية المقبولة، بحيث لا يتم تجاوزها، حيث كان السقف للدين الداخلي والخارجي بنسبة (80%) من الناتج المحلي وبالاسعار الجارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3-15) المطلب الثاني: المديونية الخارجية في الجزائر

(3-15-1) إدارة المديونية الخارجية

لقد كان الدين الخارجي الطويل الأجل ما بين (1995 و1998) يفوق (30) مليار دولار، وبلغ (33.2) مليار دولار نهاية (1996)، وتم حل أزمة المديونية التي شهدتها الجزائر بصفة مؤقتة عن طريق تقنية إعادة الجدولة خلال عامي (1994 و1995)، وتعتبر النتائج المحصل عليها في السنوات الأخيرة واسترجاع التوازنات المالية والاقتصادية الكلية، كما يتواصل القائم من الديون الخارجية الطويلة الأجل لسنة (2004) باتجاه الإنخفاض الحاصل منذ(1997)، وبعد ما أن كان عند مستوى (33.2) مليار دولار سنة (1996)، وصل مستوى الديون الخارجية الطويل الأجل إلى (2004) ويبقى الدين قصير الأجل، مستقراً ولا يزيد عن (0.14) مليار دولار (لكصاسي، 2005).

وخلال سنة (2014) انخفضت نسبة خدمة الديون إلى الصادرات إلى (12.6)%، وفي نهاية سنة (2004)، يبرز هيكل الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل، أهمية القروض المعاد جدولتها في إطار نادي باريس ونادي لندن، وتمثل هذه القروض (53.1)% من المجموع مقابل (52.8)% في سنة (2003) ، ويتعلق الأمر هنا بالعنصر الإيجابي لهيكل الديون المعاد جدولتها، أما بالنسبة لخدمة الديون، فإن أصل الدين خارج التسديد السابق للدين، يمثل (78.2)% أي ما يعادل (3.47) مليار دولار، والمدفوعات من الفوائد (21.8%) أي ما يعادل 0.97 مليار دولار، وبهذا تكون الجزائر قد سددت خلال الفترة الممتدة ما بين 1985-2005 ما يعادل 117.9 مليار دولار، منها 34 مليار دولار مدفوعات فوائد، وكل عمليات التسديد المسبق للديون، هي مبرمجة ما بين 31مايو 2006 و30 نوفمبر 2006، وذلك وفق التوقيع على الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر ونادي باريس بمبلغ يعادل 7.9 مليار دولار، ويبقى الآن من بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمور أخرى، إدارة المخزون في الديون الخارجية بواسطة سياسة حيوية تحويل الديون مقابل تفويت أصول سعياً لتحقيق خصخصة ذات جودة، رداً لاعتبار النسيج الصناعي وإنجاز تخفيض في نسبة القروض الخارجية، وهو الحل الوحيد والمستقيم (مجيطنة، 2004).

(3-15-2) سياسات إصلاح وتحرير الإقتصاد في الجزائر

بعد النتائج الكلية الجد إيجابية المسجلة في عام 2000، سواء على مستوى ميزان المدفوعات أو فيما يخص التطور المسجل في الاقتصاد الكلي خلال عام 2001 و2003، قد أبرز تعزيز الاستقرار المالي إضافة إلى استمرار التحسن المدعم للوضع المالي الخارجي، عنصراً جد حاسماً بالعودة للنمو في الجزائر. كما تميزت سنة (2014)، بوجود فائض في الادخار على الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 2.5%، وإذا نظرنا إلى خمس سنوات من الفائض المهم المسجل في الحساب الجاري الخارجي، ويشهد كل من تعزيز قابلية استمرار ميزان المدفوعات وتدعيم مؤشرات الدين الخارجي، وعلى وجه الخصوص انخفاض نسبة خدمة الدين إلى 12.6% في 2004 مقابل 47.5% في (1998)، وهذا ما يؤكد تحسن الوضعية المالية الخارجية للجزائر، وبالرغم من الارتفاع الكبير المسجل في الواردات من السلع والخدمات في (2004). ولكن التجارة الخارجية الجزائرية تعاني من تبعية كبيرة لقطاع المواد النفطية، لذلك لا بد من تنويع صادراتها بحيث يتم الاعتماد على أدوات ولوازم الكترونية ومواد بناء ومواد صناعية وكيماوية وصيدلية وتجميل، وأجهزة نقل وغيرها ، وقد بدأت الجزائر منذ عام (2000م) باتخاذ مثل هذه الاجراءات بقصد دعم الصادرات وتنوعها، وأنشأت صندوق لدعم الصادرات وتنميتها، كما أحدثت نوافذ مالية عن طريق البنوك ، واتخذت اجراءات لتسهيل عمليات التخليص الجمركي في مواقع الانتاج، وتمويل عقود التصدير وغيرها، فضلاً عن بعض الاعفاءات الخاصة بالجباية على تلك المنتجات (الكصاسي، 2005).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما سجل قطاع التجارة الخارجية انتعاشاً في الصادرات الزراعية، ومع ذلك يبقى مستواها ضعيفاً لا تتجاوز نسبة هذا ومن شأن كل من توقيع الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي انضمام الجزائر المنتظر إلى المنظمة العالمية للتجارة المساعدة على تحقيق تنوع في الصادرات، ضف إلى ذلك التوقيع على الأمر رقم 06-08 بتاريخ 15 جويلية 2006 المكمل للقانون رقم 01-03 بتاريخ 20 أوت 2001 والمتضمن تنمية الاستثمار في الجزائر.

(3-16) المطلب الثالث المديونية الخارجية التونسية:

(3-16-1) إدارة المديونية الخارجية

لا تشكل تعبئة القروض الخارجية التكميلية للادخار الوطني والتي تعد أداة من أدوات سياسة التنمية المحددة للبلد في إطار مخططات التنمية، مشكلة بالنسبة لإدارة المديونية، لأنها كانت تشمل بالأساس وحتى سنة (1987) عمليات التمويل الممنوحة من قبل حكومات أجنبية، ونظراً للمستوى المرتفع الذي وصل إليه الناتج الداخلي الإجمالي لكل فرد، بدأت القروض المترتبة عن مصدر التمويل هذا في التراجع، ولمواجهة هذا المنحنى الذي أدى بخاصة إلى تغيير بنية المديونية مما سيجعلها تتلاءم مع مواصفات السوق المالية الدولية، تقرر معالجة إدارة المديونية بالحاسوب، وشمل الديون العمومية الخارجية التي تمثل أهم جزء من الديون الخارجية ككل، وقد تم تطبيق وتوسيع هذا المشروع من قبل وزارة المالية المكلفة بتسديد هذه الديون في عام (1994)م، ليشمل الديون الخارجية الخاصة أي الممنوحة لفائدة المقاولات الخاصة والمضمونة من قبل الدولة، ويسمح هذا المشروع المعد من قبل خبراء محليين بتحقيق ما يلي (Banque, 2004):

- توفير قاعدة للبيانات وإعداد إحصائيات تشمل فترات عن الماضي والمستقبل لمتابعة وتقييم قدرة البلد على تحمل عبء المديونية.
- الإدارة النشطة للمديونية لتنفيذ تقنيات مقايضة الدين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3-16-2) سياسات إصلاح وتحرير الاقتصاد في تونس

يمكن أن نأخذه من ناحية التنمية التجارية الخارجية التونسية، شهدت التجربة في إطار تنمية المبادلات التجارية الخارجية بمواءمة مع المحيط الوطني والدولي مروراً بمختلف المراحل الحاسمة المعبرة عن الإنشغال الدائم بملائمة متطلبات الفاعلين وتحركات التجارة الدولية، وتتلخص المراحل الرئيسية فيما يلي (إسماعيل، 2000):

- تشجيع التصنيع وفتح الاستثمار في وجه الإسهامات الأجنبية وإنعاش التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات، من خلال البحث عن الأسواق والدراسات والمعارض وغيرها.
- تنويع العرض التونسي القابل للتصدير مع إقامة صناعات تحويلية واتخاذ إجراءات ووسائل ذات الصلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3-17) المطلب الرابع: المديونية الخارجية في مصر

(3-17-1) إدارة المديونية الخارجية المصرية

اختارت السلطات المصرية عملية تحويل الديون من خلال تحويلها إلى أشخاص أو مؤسسات غالباً ما تكون مصرية، ويعتبر افضل من مقايضة الديون مثلاً بأسهم وسندات، فمنذ عام (1989) وافقت الحكومة المصرية على هذه العملية، على أن تتم دراسة كل حالة على حدة، ومن أهم مزايا هذه العملية أن أغلب المشاركين فيها هم مصريون يرغبون في إعادة أموالهم المحتفظين بها في الخارج إلى مصر، ومن أهم عناصر عملية شراء الدين في مصر ما يلي (جنوحات، 2006: 107):

- تشكيل لجنة لإقرار القواعد المتعلقة ببرنامج شراء الديون بالجنيه المصري.

تتم دراسة الطلبات المقدمة في إطار برنامج تسوية الديون بالجنيه المصري، سواء لصالح المستفيدين من البرنامج أو عن طريق وسطاء شريطة تضمين أي مواقفة تحديد الاستخدام في أحد المجالات المتعلقة بالاستثمار أو الصادرات الخدمية كالسياحة مثلاً أو سداد المديونية المحلية.

(3-17-2) تطور المديونية الخارجية المصرية:

أدت الزيادة المفاجئة في أسعار النفط الخام في بداية السبعينات من القرن الماضي إلى فوائض ضخمة من الدولارات، ثم أُودعت أغلب هذه الفوائض في المصارف الغربية الرئيسة، واخذت تلك المصارف تقوم بإقراض هذه الودائع من خلال قروض تقدم للدول النامية. وبدأت بذلك دورة الدين والإقراض، كما ارتفعت معدلات الفائدة السائدة لتلك الفترة بنسب عالية؛ وذلك نتيجة للإقراض. وعليه تم جدولة هذه الديون لبعض الدول المقترضة، مما زاد من المستحقات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المترتبة عليها، وأصبحت هذه الدول مهددة بعجزها عن دفع التزاماتها، وبذلك ارتفعت مديونية للدول (درويش وراضي، 2009).

ولتطور المديونية الخارجية لا بد للتجارة الخارجية من توسيع اسواقها وتصريف فائضها، ولذلك البلدان الصناعية غالباً لا توافق على القروض المطلوبة من الدول النامية ألا بشرط تحرير التجارة الخارجية.

اختارت السلطات المصرية عملية تحويل الديون من خلال تحويلها إلى أشخاص أو مؤسسات عالباً ما تكون مصرية، ويعتبر أفضل من مقايضة الديون مثلاً بأسهم وسندات، وقامت بتنمية التجارة الخارجية حيث اتخذت إجراءات لدعم نشاط التصدير، وتنمية الاستثمار حيث تبنت سياسات إصلاح وتحرير الاقتصاد على منهج أساس قوامه برامج مرحلية للإصلاح تهدف أساساً إلى زيادة دور القطاع الخاص والأخذ بآليات السوق وقد أصبح لمصر وضع متميز وجاذب للاستثمار (جنوحات، 2006).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

التحليل الوصفي لبيانات المديونية الخارجية

(2000- 2014م)

وسبل معالجتها من منظور اسلامي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

التحليل الوصفي لبيانات المديونية الخارجية (2000- 2014م) وسبل معالجتها من منظور اسلامي

(4-1) المعلومات الوصفية عن الدين الخارجي في كل من الدول التالية (الأردن، مصر، الجزائر، تونس):

جدول (1)

قيم إجمالي رصيد الدين الخارجي (الدين المستحق والمنصرف بالدولار الأمريكي) (الأردن، مصر، الجزائر، تونس)/ مليار دولار

المتغير	السنة	الأردن	مصر	الجزائر	تونس
رصيد الدين الخارجي (بالمليار)	**2000**	11.06264	29.17842	25.47693	26.40464
	2001	11.88571	27.28288	22.76389	12.91618
	2002	13.01583	28.8716	23.04022	15.49095
	2003	12.65032	29.71261	23.77485	18.1093
	2004	13.04724	30.75922	22.42665	19.55425
	2005	12.9037	29.94811	17.0924	17.92222
	2006	13.98182	30.64852	5.910801	18.66514
	2007	14.99113	39.62399	6.134509	20.5048
	2008	13.96914	33.57361	6.246392	21.38102
	2009	14.42706	35.06802	7.405467	22.72191
	2010	17.07349	36.54158	7.246004	22.47187
	2011	17.66866	35.1451	6.044782	22.64183
	2012	18.48435	39.99671	5.495347	25.26147
	2013	23.17339	44.44415	5.231264	25.6614
	2014	24.2558	34.23567	5.452993	11.35517

المصدر: بيانات البنك الدولي http://data.albankaldawli.org

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التمثيل البياني (1)

قيم إجمالي رصيد الدين الخارجي (الدين المستحق والمنصرف بالدولار الأمريكي) (الأردن، مصر، الجزائر، تونس)/ مليار دولار

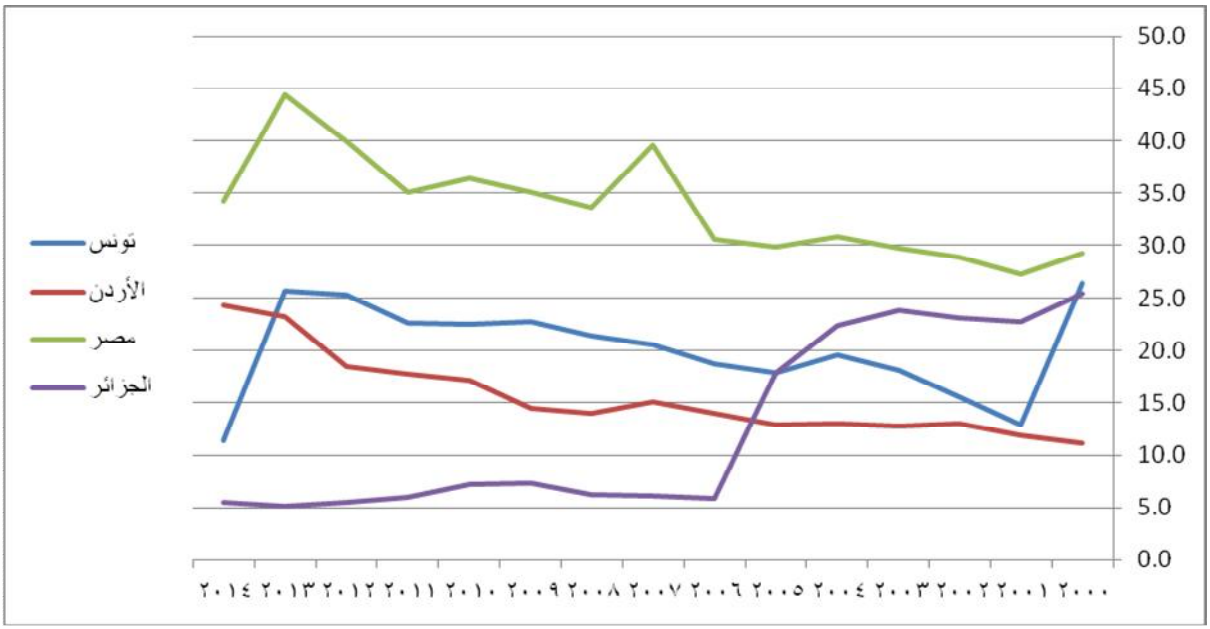

يظهر من الجدول (1) والتمثيل البياني رقم (1) أن رصيد الدين الخارجي لسنة (2000) في الأردن بلغ (11.06264) مليار دولار، بينما بلغ في مصر (29.17842) مليار دولار، أما في الجزائر بلغ (25.47693) مليار دولار، وفي تونس بلغ (26.40464)، أما في سنة (2005) بلغ رصيد الدين الخارجي في الأردن (12.9037)، أما في مصر بلغ (29.94811) بينما بلغ في الجزائر (17.0924)، أما في تونس (17.92222)، وفي سنة (2010) بلغ رصيد الدين الخارجي في الأردن (17.07349) أما في مصر ارتفع إلى (36.54158)، والجزائر بلغ (7.246004)، أما في تونس انخفض إلى (22.47187)، ويعزى إلى ارتفاع مؤشرات المديونية الخارجية الى الأزمة العالمية المالية التي مر بها العالم خلال العام 2008م، وقد ارتفع رصيد الدين الخارجي في سنة (2014) في الأردن (24.2558) وفي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصر بلغ (34.23567)، أما في الجزائر انخفض إلى (5.452993)، وفي تونس انخفض إلى (11.35517).

وأظهرت البيانات المتعلقة بالرصيد القائم نهاية الربع الاول من عام (2014)، حسب مؤشرات وزارة المالية الأردنية، ارتفاعاً الى 28.4 مليون دينار عن نهاية عام (2013)، ويأتي ذلك أساساً بسبب صافي أثر الحركات" التسديدات والسحوبات "خلال الربع الاول من عام (2014) والتي ادت الى ارتفاع رصيد المديونية ب (7.7 مليون دينار). بالإضافة إلى ذلك أدى ارتفاع أسعار صرف الين الياباني والدينار الكويتي، والفرنك السويسري، ووحدة حقوق السحب الخاصة والجنيه الاسترليني والسعودي مقابل الدينار الأردني إلى ارتفاع الرصيد القائم (ب 21.4) مليون دينار، حيث تمثل هذه العملات (% 44.4) من الرصيد القائم في نهاية الربع الاول من (2014).

بينما ساهم انخفاض أسعار صرف الوان الكوري والكرونر الدنماركي واليوان الصيني والعملات الأخرى بانخفاض الرصيد القائم ب 0.7 مليون دينار، وتمثل هذه العملات (1.6 %) منه، بالمقابل شكلت الديون بعملة الدولار الامريكي ما نسبته % 54 من رصيد الدين الخارجي نهاية الربع الاول من عام (2014) حيث ارتفع سعر صرف الين الياباني ب% 2.4 ، والدينار الكويتي ب % 0.2 والفرنك السويسري ب % 0.9 والجنيه الاسترليني ب % 1.1 ووحدة حقوق السحب الخاصة ب % 0.4 عن مستوياتهم نهاية عام 2013 وانخفض سعر صرف والوان الكوري ب % 1.2 واليوان الصيني ب % 0.8 خلال نفس الفترة.

وعند تحييد أثر سعر صرف العملات على الدين الخارجي وتحليل رصيده بالعملات الأصلية التي يتكون منها بنهاية عامي 2013–والربع الاول 2014 ، يلاحظ أن رصيد الدين بالجنيه الإسترليني والفرنك السويسري، والتداول السعودي والين الياباني ووحدة حقوق السحب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاصة، قد انخفض بالنسب التالية على التوالي (25.5 %، 5.7% ، 2.1% ، 0.8%، 0.3 %) وهذا يعكس حقيقة ارتفاع تسديدات القروض عن المسحوب منها بهذه العملات.

بالمقابل شهد الرصيد القائم بالدرهم الاماراتي والوان الكوري والدينار الكويتي واليورو ارتفاعاً خلال نفس الفترة، ويظهر ذلك من خلال تركز جانب من سحوبات القروض خلال الربع الاول من عام 2014 بهذه العملات، علماً بأن هذه العملات تشكل % 20.6 من رصيد الدين الخارجي نهاية الربع الاول من عام 2014 في الأردن.

هذا ويعتبر الدين الخارجي الأردني ديناً طويل الأجل في معظمه حيث تمتد استحقاقات بعض قروضه إلى عام 2052 ، وتبلغ قيمة الدين قصير الأجل المستحق السداد خلال سنة أو أقل (حوالي 702 مليون دينار % 9.7) من الدين الخارجي (وزارة المالية الأردنية، 2014).

(4-2) المعلومات الوصفية عن نسبة أرصدة الدين الخارجي من إجمالي الدخل القومي في كل من الدول التالية (الأردن، مصر، الجزائر، تونس):

جدول (2)

قيم (نسبة مئوية) أرصدة الدين الخارجي (من إجمالي الدخل القومي) (الأردن، مصر، الجزائر، تونس)

المتغير	السنة	الأردن	مصر	الجزائر	تونس
نسبة أرصدة الدين الخارجي من إجمالي الدخل القومي	**2000**	%129.3	%29	%48.9	%55.3
	2001	%130.1	%27.6	%42.8	%61.1
	2002	%134.8	%32.8	%42.2	%69.8
	2003	%122.5	%35.9	%36.3	%68.6
	2004	%111.7	%39.1	%27.4	%65.3
	2005	%99.8	%33.5	%17.3	%58.5
	2006	%90.1	%28.4	%5.2	%56.9
	2007	%84.2	%26	%4.6	%55.7
	2008	%61.6	%20.4	%3.75	%50.6
	2009	%59.3	%18.5	%5.4	%54.9
	2010	%65.1	%17	%4.5	%53.3
	2011	%61.8	%15.3	%3.1	%51.9
	2012	%60.5	%15.6	%2.7	%58.5
	2013	%69.7	%16.8	%2.5	-
	2014	%68.5	%14.2	%2.6	%57.3

المصدر: بيانات البنك الدولي http://data.albankaldawli.org

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التمثيل البياني (2)

قيم (نسبة مئوية) أرصدة الدين الخارجي (من إجمالي الدخل القومي) (الأردن، مصر، الجزائر، تونس)

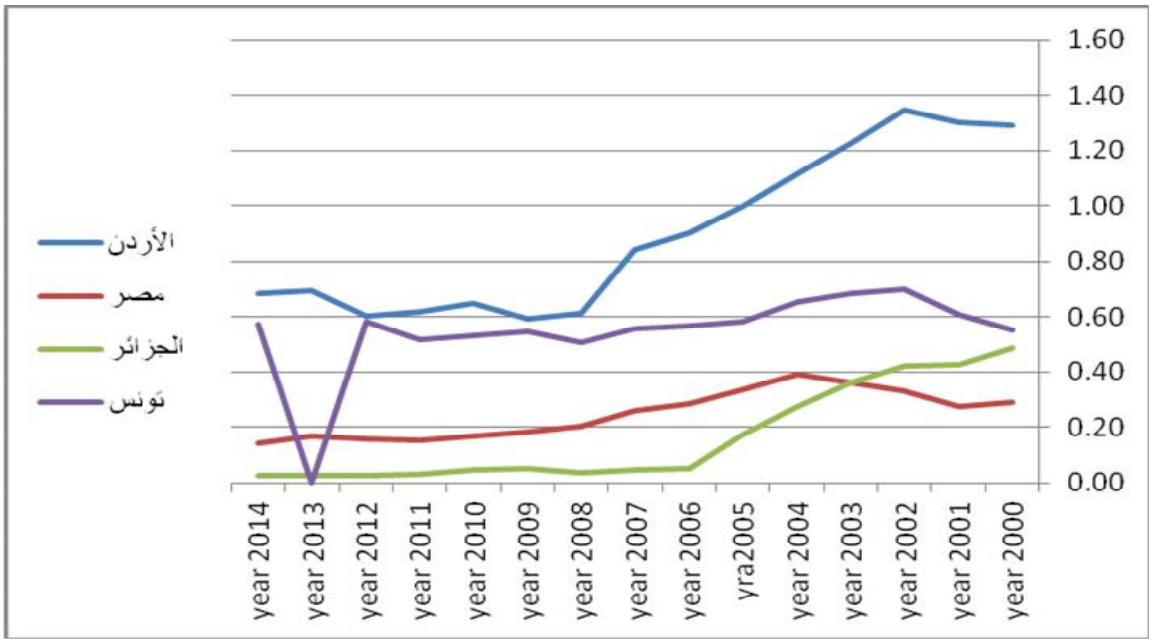

يظهر من الجدول (2) أن نسبة أرصدة الدين الخارجي لسنة (2000) في الأردن بلغت (129.3%) بينما بلغت في مصر (29%)، أما في الجزائر ارتفعت إلى (48.9%) وفي تونس بلغت (55.3%)، أما في سنة (2005) بلغت نسبة أرصدة الدين الخارجي في الأردن (99.8%)، أما في مصر انخفضت إلى (33.5%) بينما بلغت في الجزائر (17.3%)، أما في تونس ارتفعت إلى (58.5%)، وفي سنة (2010) بلغ نسبة أرصدة الدين الخارجي في الأردن (65.1%) أما في مصر انخفضت إلى (17%)، والجزائر بلغت (4.5%)، أما في تونس ارتفعت إلى (53.3%)، وارتفعت نسبة أرصدة الدين الخارجي في سنة (2014) في الأردن (68.5%) وانخفضت في مصر بلغت (14.2%)، أما في الجزائر انخفض إلى (2.6%)، وفي تونس ارتفعت إلى (57.3%). وتجدر الاشارة الى أن نسبة أرصدة الدين الخارجي في الأردن سنة (2000م) بلغت (129.3%)، بينما انخفضت في العام (2014م) الى (68.5%) من اجمالي الدخل القومي، ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع مجمل الضرائب التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فرضت على السلع والمنتجات في الأردن والتي أدت الى زيادة ايرادات الخزينة، ولكنها لم تستطيع تخفيف المديونية الخارجية، حيث بلغت في العام (2000) (11.06) مليار دولار، بينما بلغت في العام (2014م) (24.56) مليار دولار، ويمكن تفسير ارتفاع نسب أرصدة الدين الخارجي في البلدان الأخرى وخاصة مصر والجزائر الى نسب الضريبة المفروضة على البضائع، التي تزيد من ايرادات الخزينة للدولة ولكن لا تستطيع تخفيض قيمة الدين الخارجي لتلك الدول، وتجدر الاشارة الى أن نسبة أرصدة الدين الخارجي في تونس لم تتغير كثيرا وكانت مستقرة حيث بلغت عام (2000) (55.3%) وسنة (2014م) ارتفعت الى (57.3%) فقط.

(4-3) المعلومات الوصفية عن أرصدة الدين الخارجي، طويل الأجل (الدين المستحق والمنصرف، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي (الأردن، مصر، الجزائر، تونس)) في كل من الدول التالية (الأردن، مصر، الجزائر، تونس):

جدول (3)

أرصدة الدين الخارجي، طويل الأجل (الدين المستحق والمنصرف، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي (الأردن، مصر، الجزائر، تونس)) مليار دولار

المتغير	السنة	الأردن	مصر	الجزائر	تونس
أرصدة الدين الخارجي، طويل الأجل (بالمليار)	**2000**	6.182836	24.89735	23.36928	9.688324
	2001	6.68893	24.90498	20.88537	10.23015
	2002	7.184891	26.53674	21.42764	12.3634
	2003	7.253484	27.6458	22.45039	14.79383
	2004	7.275761	28.82926	21.15314	16.15607
	2005	6.901262	28.09826	16.39253	14.73825
	2006	7.197777	28.72444	5.176454	15.27803
	2007	7.433078	31.78521	5.181536	16.46552
	2008	5.319249	30.52178	4.744512	16.99814
	2009	5.643024	31.09816	4.034624	17.45901
	2010	7.767287	32.00892	3.622543	17.07292
	2011	7.817792	30.74012	3.063619	17.27367
	2012	8.105411	31.95864	2.448833	18.61265
	2013	11.77524	40.24428	2.058059	18.51736
	2014	11.00032	35.00148	1.742151	18.02226

المصدر: بيانات البنك الدولي http://data.albankaldawli.org

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التمثيل البياني (3)

أرصدة الدين الخارجي، طويل الأجل (الدين المستحق والمنصرف، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي (الأردن، مصر، الجزائر، تونس) / مليار دولار

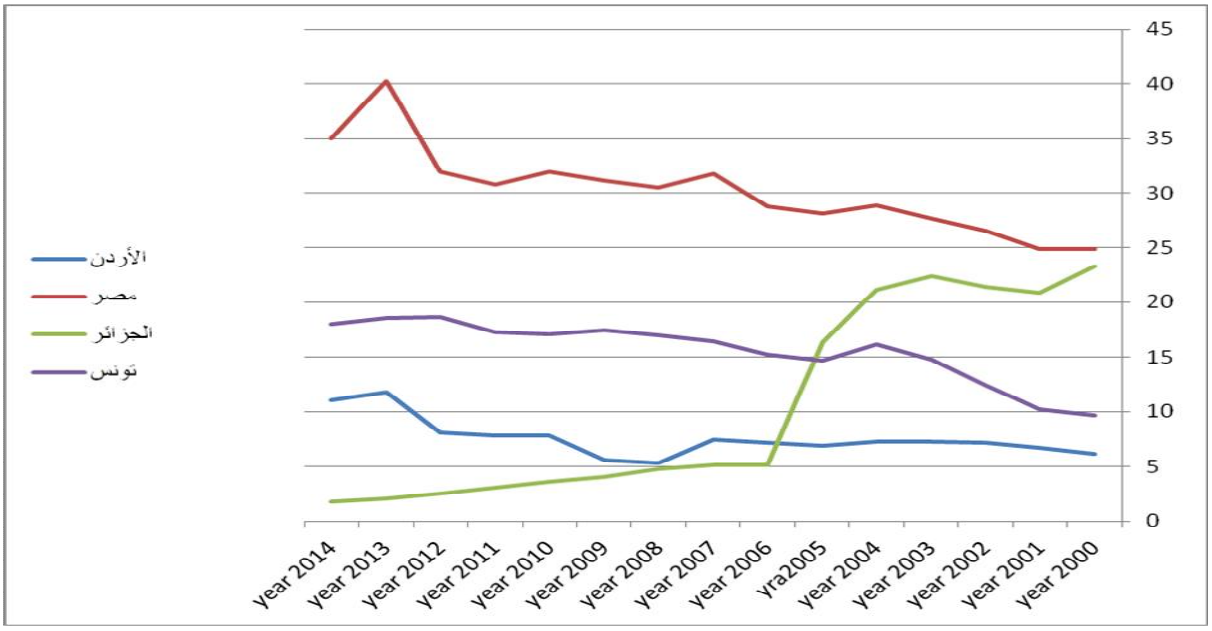

يظهر من الجدول (3) والتمثيل البياني رقم (3) أن أرصدة الدين الخارجي، طويل الأجل لسنة (2000) في الأردن بلغت (6.182836) بينما بلغت في مصر (24.89735)، أما في الجزائر بلغت (23.36928) وفي تونس بلغت (9.688324)، أما في سنة (2005) بلغت أرصدة الدين الخارجي، طويل الأجل في الأردن (6.901262)، أما في مصر ارتفعت إلى (28.09826) بينما انخفضت في الجزائر (16.39253)، أما في تونس انخفضت إلى (14.73825)، وفي سنة (2010) بلغت أرصدة الدين الخارجي، طويل الأجل في الأردن (7.767287) أما في مصر ارتفعت إلى (32.00892)، والجزائر انخفضت إلى (3.622543)، أما في تونس ارتفعت إلى (17.07292)، وبلغت أرصدة الدين الخارجي، طويل الأجل في سنة (2014) في الأردن (11.00032) وارتفعت في مصر بلغت (35.00148)، أما في الجزائر انخفضت إلى (1.742151)، وفي تونس ارتفعت إلى (18.02226). ويعود السبب في التفاوت بين البلدان المختلفة في أرصدة الدين الخارجي طويل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأجل الحاجة الى مبالغ مالية كبيرة لأدارة الشؤون العامة للدولة بسبب الكثافة السكانية وحجم النمو السكاني فيها، وبالتالي تعمل هذه الدول على جدولة الديون الخارجية الى أجال طويلة لتستطيع تغطية تلك المبالغ حسب الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين، ومن البيانات السابقة يلاحظ أن هذه المشكلات الخاصة بالنمو السكاني تواجه مصر بدرجة كبيرة وواضحة، أما الجزائر فقد انخفضت أرصدة الدين الخارجي بشكل واضح في عام (2005) وذلك بسبب استخراج النفط، والاتجاه نحو الصناعات التعدينية والمعادن كالحديد، حيث انخفض في عام (2014م) الى (1.74) مليار دولار.

(4-4) المعلومات الوصفية عن أرصدة الدين الخارجي، قصير الأجل (الدين المستحق والمنصرف، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي (الأردن، مصر، الجزائر، تونس)) في كل من الدول التالية (الأردن، مصر، الجزائر، تونس):

جدول (4)

أرصدة الدين الخارجي، قصير الأجل (الدين المستحق والمنصرف، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي (الأردن، مصر، الجزائر، تونس)) مليار دولار

المتغير	السنة	الأردن	مصر	الجزائر	تونس
أرصدة الدين الخارجي، قصير الأجل (بالمليار)	**2000**	4.396209	24.89735	23.36928	9.688324
	2001	4.742623	24.90498	20.88537	10.23015
	2002	5.325342	26.53674	21.42764	12.3634
	2003	4.950374	27.6458	22.45039	14.79383
	2004	5.407521	28.82926	21.15314	16.15607
	2005	5.742051	28.09826	16.39253	14.73825
	2006	6.600357	28.72444	5.176454	15.27803
	2007	10.88713	31.78521	5.181536	16.46552
	2008	8.596331	30.52178	4.744512	16.99814
	2009	8.518031	31.09816	4.034624	17.45901
	2010	9.048795	32.00892	3.622543	17.07292
	2011	9.594257	30.74012	3.063619	17.27367
	2012	9.736785	31.95864	2.448833	18.02226
	2013	10.87321	40.24428	2.058059	18.51736
	2014	7.443801	35.00148	1.742151	18.61265

المصدر: بيانات البنك الدولي http://data.albankaldawli.org

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التمثيل البياني (4)

أرصدة الدين الخارجي، قصير الأجل (الدين المستحق والمنصرف، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي (الأردن، مصر، الجزائر، تونس) / مليار

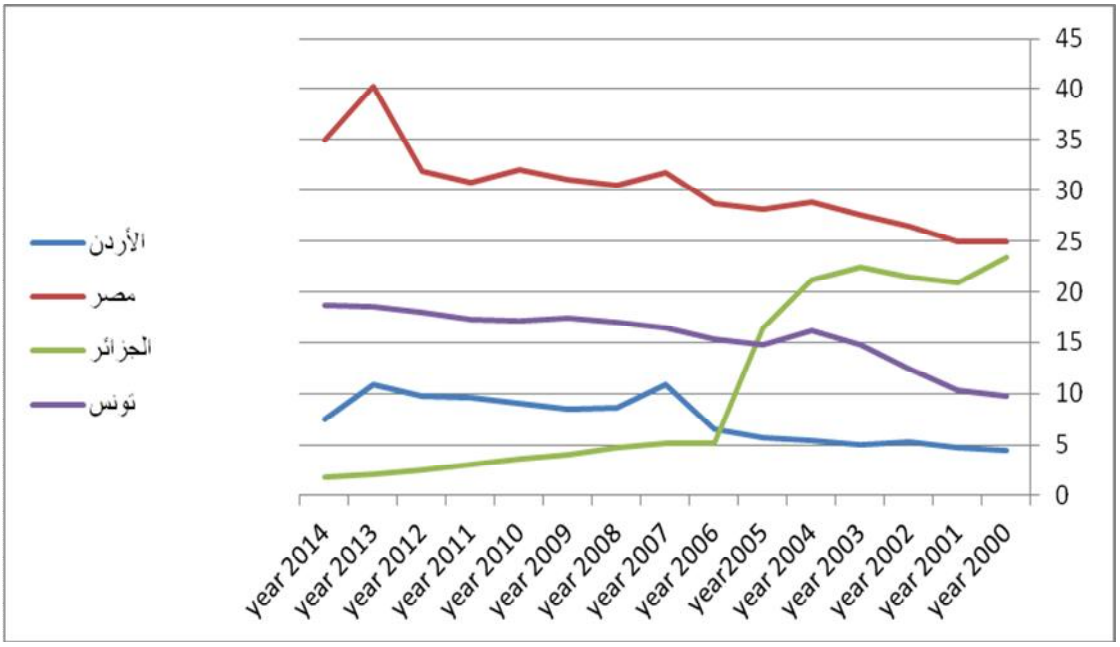

يظهر من الجدول (4) أن أرصدة الدين الخارجي، قصير الأجل لسنة (2000) في الأردن بلغت (4.396209) بينما ارتفعت في مصر إلى (24.89735)، أما في الجزائر بلغت (23.36928) وفي تونس انخفضت إلى (9.688324)، أما في سنة (2005) بلغت أرصدة الدين الخارجي، قصير الأجل في الأردن (5.742051)، أما في مصر ارتفعت إلى (28.09826) بينما انخفضت في الجزائر (16.39253)، أما في تونس انخفضت إلى (14.73825)، وفي سنة (2010) بلغت أرصدة الدين الخارجي، قصير الأجل في الأردن (9.048795) أما في مصر ارتفعت إلى (32.00892)، والجزائر انخفضت إلى (3.622543)، أما في تونس ارتفعت إلى (17.07292)، وبلغت أرصدة الدين الخارجي، قصير الأجل في سنة (2014) في الأردن (7.443801) وارتفعت في مصر بلغت (35.00148)، أما في الجزائر انخفضت إلى (1.742151)، وفي تونس ارتفعت إلى (18.61265).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعود السبب في التفاوت بين البلدان في الديون قصيرة الأجل الى قوة الدخل للناتج عن اجمالي الدخل القومي (GDP)، حيث أنه كلما ارتفع الناتج القومي تقل مخاطر الدين قصير الأجل، وبالتالي تخف الفوائد المترتبة على تلك القروض لذلك تلجأ الدول عالية الدخل القومي الى هذا النوع من الديون مثل مصر، بينما في الأردن لا تستطيع جدولة الديون الى أجال قصيره بسب انخفاض الناتج القومي الإجمالي.

يلاحظ من الجداول (1-4) أن المديونية الخارجية للدول (الأردن، مصر، الجزائر، تونس) ترتفع وتنخفض حسب الظروف الاقتصادية وتلجأ هذه الدول وبصورة مستمرة بالاقتراض الداخلي والخارجي بالفائدة وهذا محرم شرعاً والبديل حسب رأي الفقهاء أن تلجأ الدولة للاستدانه الداخلية والخارجية ضمن الطرق الاسلامية المشروعة إذا كان هناك ضرورة شرعية. (أبو الفتوح 2003).

وأيضاً يشترط أن تكون القروض خالية من الفوائد الربوية لأن الفائدة تعمل على زيادة كبيرة في عبء الدين بالإضافة إلى معارضته دليلاً تفصيلياً من القرآن والسنة. (سميران 1990)، وعلى الدول أن تلجأ للاقتراض حسب القواعد الشرعية إذا استنفذت الدولة جميع مصادر إيراداتها المالية من الزكاة وإيراداتها من مشروعاتها وممتلكاتها، وكذلك الإيرادات الوقفية. (أبو الفتوح 2003)

ويشترط أيضاً في لجوء الدولة للاقتراض أن يكون هناك دخلاً منتظراً للدولة حيث أكد الإمام الغزالي والإمام الشاطبي على ذلك. كما يجب أن يراعى في الاستدانه الخارجية أن لا يترتب على ذلك أية تبعية دولية لأن هذا يخل بسيادة الدولة الاسلامية ويجعلها تحت رحمة الدولة الدائنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(4-5) المعلومات الوصفية عن صافي الدخل القومي المعدل (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي) في كل من الدول التالية (الأردن، مصر، الجزائر، تونس):

جدول(5)

صافي الدخل القومي المعدل(بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي/ مليار)(الأردن،مصر،الجزائر،تونس)

المتغير	السنة	الأردن	مصر	الجزائر	تونس
الدخل القومي	**2000**	7.584486154	88.464397880	36.285058195	16.515617012
	2001	8.124245843	88.518687273	38.433875010	17.337007110
	2002	8.613471307	78.181653814	40.102496880	18.122336858
	2003	9.209354523	71.426182371	45.090805341	21.670404503
	2004	10.469201848	65.625180104	56.395664164	24.519902647
	2005	11.581248580	70.960755963	60.761957098	24.648555980
	2006	14.052831525	85.172438059	69.470946983	26.354271945
	2007	16.087650535	105.942920161	86.636147715	28.956485286
	2008	20.034434377	126.016344443	105.817927189	31.464925340
	2009	22.153754343	161.432562662	99.487780379	33.056088835
	2010	23.715073090	183.129679406	117.633645107	33.314996950
	2011	25.733467700	193.782569307	142.672867316	33.899003914
	2012	27.529774212	220.195117779	147.593815472	33.921156189
	2013	30.116254590	227.866105055	154.786374733	35.329931654
	2014	-	-	-	-

يظهر من الجدول (5) أن قيمة صافي الدخل القومي المعدل لسنة (2000) في الأردن بلغت (7.584486154) بينما ارتفعت في مصر إلى (88.464397880)، أما في الجزائر بلغت (36.285058195) وفي تونس انخفضت إلى (16.515617012)، أما في سنة (2005) بلغت قيمة صافي الدخل القومي المعدل في الأردن (11.581248580)، أما في مصر ارتفعت إلى (70.961) بينما انخفضت في الجزائر (60.762)، أما في تونس انخفضت إلى (24.649)، وفي سنة (2010) بلغت قيمة صافي الدخل القومي المعدل في الأردن (23.715) أما في مصر ارتفعت إلى (183.1297)، والجزائر انخفضت إلى (117.6336)، أما في تونس بلغت (33.315)، وبلغت قيمة صافي الدخل القومي المعدل في سنة (2013)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الأردن (30.116) وارتفعت في مصر بلغت (227.866)، أما في الجزائر انخفضت إلى (154.786)، وفي تونس انخفضت إلى (35.329).

التمثيل البياني (5)

صافي الدخل القومي المعدل (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي/ مليار) (الأردن، مصر، الجزائر، تونس)

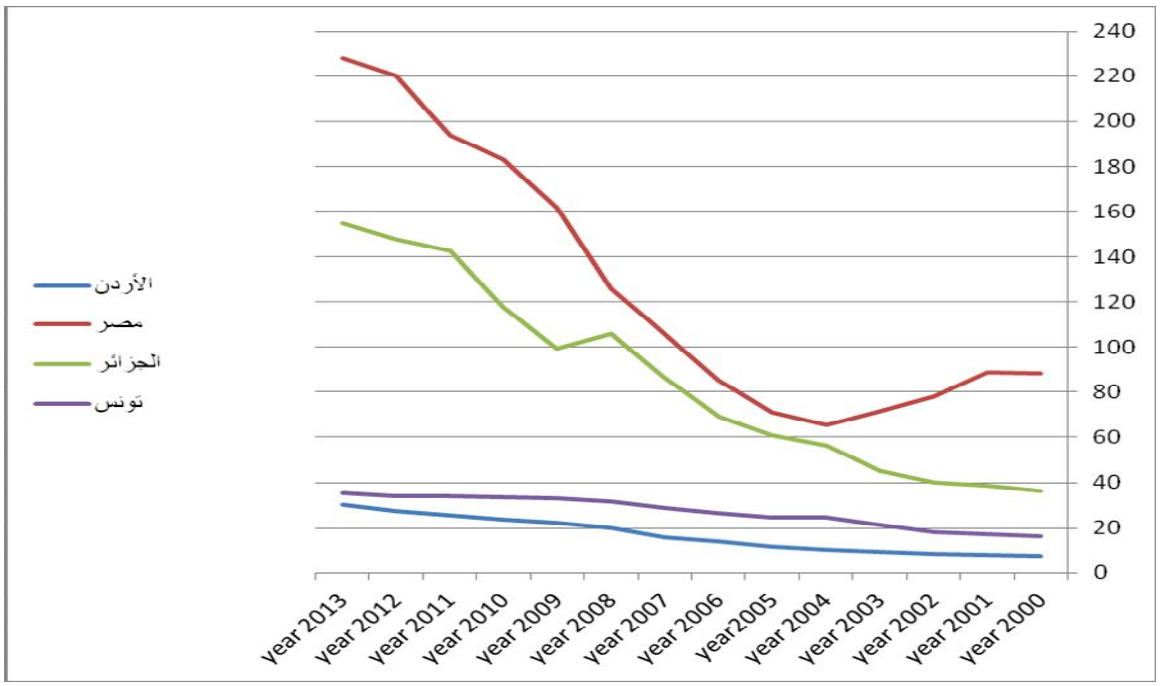

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(4-6) المعلومات الوصفية عن معامل الارتباط والانحدار بين تطور إجمالي الدين الخارجي والصادرات في كل من الدول التالية (الأردن، مصر، الجزائر، تونس):

جدول (6) مجموع صادرات الدول الأربعة للسنوات (2000- 2014م) / مليار دولار

المتغير	السنة	الأردن	مصر	الجزائر	تونس
الصادرات	**2000**	1.90	5.28	22.03	5.85
	2001	2.29	4.82	19.13	6.63
	2002	2.77	5.55	18.80	6.87
	2003	3.08	7.41	23.16	8.03
	2004	3.88	9.66	31.30	9.68
	2005	4.30	12.91	46.00	10.49
	2006	5.20	16.73	54.61	11.69
	2007	5.20	19.22	60.16	15.17
	2008	7.94	26.22	79.30	19.32
	2009	6.38	23.06	45.17	14.45
	2010	7.03	26.44	57.05	16.43
	2011	8.01	30.53	73.49	17.85
	2012	7.89	29.40	71.87	17.01
	2013	7.91	28.49	64.97	17.06
	2014	8.22	27.09	62.96	16.76

المصدر: بيانات البنك الدولي http://data.albankaldawli.org

جدول(7): معاملات الارتباط بين تطور إجمالي الدين الخارجي والصادرات لكل دولة

الدولة	معاملات الارتباط بين تطور إجمالي الدين الخارجي والصادرات لكل دولة
الاردن	***0.795**
مصر	***0.799**
تونس	***0.316**
الجزائر	***0.923**

يظهر من الجدول (7) أن معاملات الارتباط بين تطور إجمالي الدين الخارجي والصادرات لكل دولة قد تراوحت بين (0.316 - 0.923)، كان أعلاها للجزائر حيث بلغت (0.923) وأدناها لتونس حيث بلغت (0.316) وجميع معاملات الارتباط هي قيم موجبة ودالة احصائية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نتائج تحليل الانحدار البسيط للكشف عن العلاقة بين اجمالي الدين الخارجي والصادرات للبلدان الأربعة (الأردن، مصر، الجزائر، تونس).

جدول(8): نتائج تحليل الانحدار البسيط (Linear Regression) للعلاقة بين تطور إجمالي الدين الخارجي والصادرات للأردن

المتغير المستقل	قيمة t	دلالة t الإحصائية	قيمة B	قيمة R	قيمة R^2	قيمة f	دلالة f الإحصائية
إجمالي الدين الخارجي	4.72	0.000	0.467	0.795	0.632	22.29	0.000

المتغير التابع: الصادرات للأردن

يظهر من الجدول (8) وجود علاقة ذات دالة إحصائياً بين تطور إجمالي الدين الخارجي والصادرات للأردن، حيث بلغت قيمة (f) (22.29) وبدلالة إحصائية (0.000)، كما بلغت قيمة (R) والتي تمثل نموذج الارتباط الكلي (0.795).

جدول(9): نتائج تحليل الانحدار البسيط (Linear Regression) للعلاقة بين تطور إجمالي الدين الخارجي والصادرات لمصر

المتغير المستقل	قيمة t	دلالة t الإحصائية	قيمة B	قيمة R	قيمة R^2	قيمة f	دلالة f الإحصائية
إجمالي الدين الخارجي	4.79	0.000	1.60	0.799	0.63	22.95	0.000

المتغير التابع: الصادرات لمصر

يظهر من الجدول (9) وجود علاقة ذات دالة إحصائياً بين تطور إجمالي الدين الخارجي والصادرات لمصر، حيث بلغت قيمة (f) (22.95) وبدلالة إحصائية (0.000)، كما بلغت قيمة (R) والتي تمثل نموذج الارتباط الكلي (0.799).

جدول(10): نتائج تحليل الانحدار البسيط (Linear Regression) للعلاقة بين تطور إجمالي الدين الخارجي والصادرات للجزائر

المتغير المستقل	قيمة t	دلالة t الإحصائية	قيمة B	قيمة R	قيمة R^2	قيمة f	دلالة f الإحصائية
إجمالي الدين الخارجي	8.64	0.000	2.305	0.923	0.852	74.77	0.000

المتغير التابع: والصادرات للجزائر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يظهر من الجدول (10) وجود علاقة ذات دالة إحصائياً بين تطور إجمالي الدين الخارجي والصادرات للجزائر، حيث بلغت قيمة (f) (74.77) وبدلالة إحصائية (0.000)، كما بلغت قيمة (R) والتي تمثل نموذج الارتباط الكلي (0.923).

جدول(11): نتائج تحليل الانحدار البسيط (Linear Regression) للعلاقة بين تطور إجمالي الدين الخارجي والصادرات لتونس

المتغير المستقل	قيمة t	دلالة t الإحصائية	قيمة B	قيمة R	قيمة R^2	قيمة f	دلالة f الإحصائية
إجمالي الدين الخارجي	1.201	0.251	0.329	0.316	0.100	1.442	0.251

المتغير التابع: والصادرات لتونس

يظهر من الجدول (11) عدم وجود علاقة ذات دالة إحصائياً بين تطور إجمالي الدين الخارجي والصادرات لتونس، حيث بلغت قيمة (f) (1.442) وبدلالة إحصائية (0.251)، كما بلغت قيمة (R) والتي تمثل نموذج الارتباط الكلي (0.316).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(4-7) النتائج:

من خلال نتائج التحليل الوصفي، نستخلص النتائج التالية:

1. من خلال المعاجلة الإحصائية والوصفية نلاحظ أن الدول (الأردن، الجزائر، مصر، وتونس) تعاني من ارتفاع وانخفاض المدينونية الخارجية حسب الظروف الاقتصادية بسبب الاستدانة بالفائدة.
2. للحد من المديونية للدول من المنظور الإسلامي على الدول أن تعمل على الاستدانه فقط إذا كان هناك ضرورة شرعية وأن لا يكون الاقتراض بالفائدة.
3. وأيضاً للحد من المديونية للدول على الدول أن تراعي قبل اللجوء للاستدانه أن تكون قد استنفذت جميع مصادر دخلها من ممتلكاتها ومن الخراج ومن الأموال الوقفية والزكاة وأن يكون لديها دخلاً منتظراً.

(4-8) التوصيات

بناءاً على ما توصلت له الدراسة من نتائج توصي الدراسة بما يلي:

1. ضرورة إتباع سبل معالجة للمديونية الخارجية من منظور إسلامي وشرعي يعتمد على الأسس الشرعية في المعاملات الاقتصادية والمالية للحد من الاقتراض المعتمد على الفائدة.
2. وتوصي الدراسة أيضاً بضرورة توجيه الموارد نحو المجالات ذات الأولويه ضمن اطار منسق محدد لتخفيف عبء الدين، وتشجيع جميع القطاعات على توخي الحذر عند استخدام الموارد القادمة من الخارج، لتحسين القدرات على ادارة الدين من خلال عملية التشاور بين الجهات الدائنة والمؤسسات المالية ذات العلاقة والسعي الى توسيع نطاق مسؤوليات الجهات المسؤولة لتولي عملية الدين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. البعد عن التعامل بالفائدة "الربا " الذي حرمه الله سبحانه وتعالى لما له من اضرار وخيمة والتحول الى طرق التمويل الاسلامية كالمشاركة والمضاربة وبيع السلم القائمة على المشاركة في الارباح والخسائر، وبالتالي تضطر مؤسسات التمويل الى دراسة جدوى مشروع مقدم كونها مشاركة في الربح والخسارة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- ابو الفتوح، نجاح عبد العليم. (2003). التمويل بالعجز شرعيته وبدائله من منظور اسلامي، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد15، السعودية،ص4.**
- أبو سليمان، عبد الوهاب (2000). **عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية**– دراسة فقهية مقارنة، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، (ط2)، جدة.
- ابو شرار، علي عبد الفتاح. **(2007). الاقتصاد الدولي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان.
- أديب، عبد السلام، (2003). المديونية الخارجية والعولمة، المحور العولمة وتطورات العالم المعاصر،/ http://www.ahewar.org.
- إسماعيل صبري عبد الله .(2000). **العرب والعولمة – العولمة والاقتصاد والتنمية** العربية – بحوث ومناقشات، ندوة فكرية لمركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الأمين، حسن (2000). **المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة**، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، (ط3)، جدة.
- البنك الدولي للبيانات http://data.albankaldawli.org
- بيضون، توفيق سعيد. (1986). **التجارة الخارجية الدولية والاقليمية للأقطار العربية**، معهد الإنماء العربي، بيروت.
- جامع، أحمد. (2000). **الرأسمالية الناشئة**، مطبعة دار المعارف للتوزيع والنشر والطباع، مصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- جنوحات، فضيلة. (2006). **اشكالية الديون الخارجية واثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة**، اطروحة دكتوارة، كلية العلوم لاقتصادية وعلوم التيسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- حوامدة، مازن حسين فالح. (2013). **أثر المديونية الخارجية على الاستقرار السياسي في الوطن العربي**، دراسة حالة اليمن والأردن والسودان والجزائر، جامعة الحسين بن طلال، معان، الأردن.
- خرابشة، عبد الحميد. (1981). **نظرة الاسلام للديون الخارجية واثر هذه الديون على الدول النامية**، بحث مقدم لندوة اسهام الاسلامي تحت تنظيم جامعة الازهر مركز صالح عبدالله كامل والمعهد العالمي للفكر الاسلامي،القاهرة ،مصر.
- خرابشة، عبد الحميد. (1981). **نظرة الاسلام للديون الخارجية وأثره على الدول النامية**، ندوة الاسهام الفكر الاسلامي في الاقتصاد المعاصر، تحت تنظيم جامعة الأزهر، مركز صالح عبدالله كامل، المعهد العالمي للفكر الإسلامي في واشنطن، ص619-620.
- خضير، خضير حسن. (2002). **أزمة الديون الخارجية في الدول العربية الافريقية**، مركز الامارات، ط1.
- خلف، فليح حسن. (2007). **البنوك الإسلامية**، جدارا للكتاب العالمي، (ط1)، عمان.
- درويش، محمد، وراضي، موسى (2009). دراسة أثر العولمة على المديونية الخارجية في الاقطار العربية، **مجلة الإدارة والاقتصاد (77): 61-90.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- رضا، حتحات محمد. (2011). **دراسة قياسية لأثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر، الجزائر.
- الرملاوي، محمد سعيد. (2011). **الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية**، دار الفكر الجامعي، (ط1)، الإسكندرية.
- زكي، رمزي. (1985). **الديون والتنمية القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر.
- زكي، رمزي. (1978). **أزمة القروض الدولية**، دار المستقبل العربي، ط1، القاهرة، مصر.
- زكي، رمزي. (1987). الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين الأفكار الرومانسية والتصور الموضوعي –**مجلة النفط والتعاون العربي**– المجلد 13– العدد2، 1987 م.
- السبهاني، عبد الجبار محمد. (2000). **الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي الإسلامي**، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
- سمارة، عمر تركي صالح. (1999). **إدارة المديونية الخارجية حالة الأردن**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.
- سميران، محمد علي صالح. (1991). **الديون الخارجية بين الاسلام والنظم الوضعية**،رسالة ماجستير ،كلية الشريعة ،جامعة اليرموك،اربد،الاردن.
- الشاطبي، أبو اسحق إبراهيم. (د، ت). الاعتصام، مصر المكتبة التجارية الكبرى (د،ط)، ص 122–123.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- طنش، خلود أحمد. (2014). **مديونية العالم الاسلامي: واقعها واتجاهاتها وافاق معالجتها دراسة اقتصادية شرعية**، اطروحه دكتواره، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة اليرموك، الاردن، اربد.
- العباس، بلقاسم .(2004). **إدارة الديون الخارجية**، سلسلة دورية، العدد 30، الكويت، http://www.arab-api.org
- عبد الجواد، علاء محمد سليم. (2013). **السيادية العالمية تقدير اقتصادي اسلامي**، اطروحة دكتوارة، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، اربد، الاردن.
- عبد الدائم، محمد، (2004).**أسباب الديون** ، http://www.aljazeera.net
- عبد العزيز، محمد وناصف، إيمان عطية. (2003). **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية** وتطبيقية، الإسكندرية، مصر.
- عبد الهادي، سامر علي .(2012). **الآثار الاقتصادية للمديونية الخارجية، حالة الأردن 1990-2011**، المؤتمر العلمي الدولي التاسع " الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، جامعة الزرقاء، الأردن.
- عبد الوهاب، الأمين. (2000). **التنمية الاقتصادية المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية**، دار حافظ للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.
- عبد، أياد حماد .(2008). أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها وسبل مجابهتها، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية الإدارية**، العدد2، العراق.
- عبده، محمود أحمد .(1990). **مبادئ المالية العامة دراسة في الاقتصاد العام**، دار المعارف بمصر .
- العثيم، احمد .**(2005)**. **أزمة الديون في العالم العربي**، http://elaph.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عجام، ميثم صاحب، وسعيد، علي محمود (2006)، **فخ المديونية الخارجية للدول النامية**، دار الكندي للنشر، عمان، الأردن.
- عدنان، حسين. (2011). **التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي تجارب عربية**، دار المناهج للنشر، ط1، عمان، الأردن.
- العضايلة، راضي محمد والعمرو، حسن عبد الرحمن والقرالة، حذيفة سميح. (2015). هيكل الدين في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي (1980-2012)، **مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 42، العدد2.**
- علام، سعد طه. (2003). **دراسات في الاقتصاد والتنمية**، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، القاهرة.
- الغزالي، عيسى محمد. (2004). **إدارة الديون الخارجية**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثلاثون، يونيو، حزيران، 2004، السنة الثالثة.
- فاضل، عباس الحسب. (1981). **في الفكر الاقتصادي والإسلامي**، عالم المعرفة بيروت.
- الفايدي، أحمد. (2000). **أثر الديون الخارجية على الدول النامية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
- فريز، زياد. (2009). **مديونية الأردن والأمن الوطني**، محاضرة في كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية، الأردن.
- فوزي، محمد. (2015). **كفاءة تنظيم ضوابط ومعايير قرارات التمويل المصرفية**، عن طريق الموقع الإلكتروني (http://www.jbcnews.net/article/103077) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- قحايرية، آمال. (2000). **أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية،** المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر.
- قحف منذر، وغسان إبراهيم .(2000). **نظرية التمويل الإسلامية والمصرفية الإسلامية،** من كتاب الاقتصاد الإسلامي بين الشك واليقين، دار الفكر، دمشق.
- قنطقجي، سامر. (2008). **ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية،** دار النهضة، دمشق.
- القيسي، باسمة علوان. (2002). **أزمة المديونية الخارجية في الوطن العربي،** استشراف سبل المواجهة والحل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، العراق.
- لكصاسي، محمد. (2005). **التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر سنة 2004،** نوفمبر، الجزائر.
- ليال، سارة .(2008). المديونية الخارجية للدول النامية، **http://islamfin.go-forum.net/t1461-topic**.
- المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي. (2000). **المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط عائق أمام التنمية الأورو متوسطية،** الدورة العامة الخامسة عشر، الجزائر.
- مجيطنة، مسعود. (2004). **أزمة المديونية العالمية،** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- محمد، بلقاسم. (2004). **المديونية الخارجية ومعالجتها،** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- محمود، أحمد عبده. (2005). **الموازنة العامة للدولة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
- مدني، حسن. (2008). **الاقتصاد الإسلامي**، المكتب التعاوني للدعوة وتوعية الجاليات بالربوة بمدينة الرياض، الرياض.
- المرزوقي، عمر بن فيحان. (2006). **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاقتها في الاقتصاد الإسلامي**، ط1، دار الرشد، السعودية، الرياض.
- المسعودي، أحمد اسعد. (1998). **الاقتراض الحكومي للإنفاق على المصالح العامة في الشريعة الاسلامية**، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، ص90.
- ملحم، نجود أحمد .(2008). **المديونية الخارجية وعلاجها من منظور الاقتصاد الاسلامي دراسة حالة الاردن (1990-2004)**، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، الاردن، اربد.
- المهايني، محمد خالد. (1999). سياسة إدارة الدين العام، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية**، المجلد1، العدد (2)، دمشق.
- نجادات، عبد السلام .(2012). المديونية الخارجية الأردنية وأثرها على الأمن الوطني الأردني خلال الفترة (1990-2010)، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، العدد 33، العراق.
- نعوش، صباح. (2004). إعادة جدولة الديون الخارجية،

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/14EAB45F-EC8F-4CE0-B5E4-E2E2D50626A9

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الوادي، محمود وسمحان، حسين .(2007). **المصارف الإسلامية – الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، (ط1)، عمان.
- وزارة المالية .(2014). مديرية الدين العام، **نشرة الدين العام**، نشرة ربعية رقم 41، الأردن.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Adepoju, A. A.; Salau, A.S.; Obayelu, A.E. (2007). **"The Effects of External Debt Management on Sustainable Economic Growth and Development: Lessons from Nigeria**". Munich Personal RePEC Achieve (MPRA). Paper No. 2147.
- Banque d'Algérie,Rapport.(2004). **évolution économique et monétaire en Algérie**, juillet.
- CNUCED, **une gestion efficace de la dette**. (1990)
- Gilbert Joseph, (2000). **Appel des économistes pour sortir de la pensée unique**, lespièges de la finance mondiale « diagnostics et remèdes, Syros, France.
- Karagol .(1999). **"The Causality Analysis of External Debt Service and GNP: The case of Turkey** " Central Bank Review 85(5) 1106-17.
- al-adayleh radi and other. (2014).**the structure of public debt in jordanand it s im pact on ecomic growth** (1980-2012), mpra paper,no.5671Kposted 30.
- musebu sichula .(2012) .debt overhang and economic growth in hipc countries,in ternational **journal of economic of finance,vol,4,no.10. shanghai university of finance and economic.china**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com